

البحثُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الشَّيْخِ زَادِ
فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى
تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ
سُورَةَ النِّسَاءِ أَنْمُودَجًا

أ.م.د. عبد الكريم ناصر محمود

و

أ.م.د. عصام مصطفى آل عبد الواحد
كلية الإمام الأعظم الجامعة



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم بها نشرع في أمورنا، وأفعالنا، ونحمده حمد الشاكرين حمداً يستحقه على آلائه ونعمائه وأفضاله، ونستغفره استغفار العابدين الطائعين والملائكة المقربين، ونصلي على من لا نبي من بعده المبعوث رحمة للعالمين صلاة تنجينا من هول خزنة الجحيم وتجعلنا بإذن الله ممن تشملهم الشفاعة وتقربهم البضاعة، ألهم فصل على سيدنا محمد وآله وسلم واقبل ماقدّمنا، ونقدّم من العمل .

أما بعد: ففي يوم من أيام الدراسة كنّا نتباحث سويةً في بعض مسائل النحو، وأخذنا النقاش إلى أن نطلع على تفسير القاضي البيضاوي، فأخذنا نقرأ ماكتبه وما أودعه في هذا الكتاب الجليل الذي نال اهتمام الكثير من الشراح والمحققين، فجرّنا ما نحن فيه من أمر إلى حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي؛ فاستهوانا ما فيها من الآراء والتعليقات، فقرّرنا أن نتناولها بالدراسة والاهتمام؛ علّنا نفى شيئاً ممّا له علينا وعلى الدارسين من جميل صنّع لا ينقطع وفضل جود لا يُجازى؛ فلا ينكر أفضال العلماء إلا جاحد ولا ينال منهم إلا جاهل، جعلنا وإياكم من الذاكرين لأفضالهم ومن المنشغلين بآثارهم. ولما شرعنا بقراءة الحاشية وجدنا أنّها قد غصّت بالآراء والمسائل النحويّة واللغويّة، فبدا لنا أن ندرسها بمراحل، تضمّ كلُّ مرحلة بحثاً أو أكثر يتناول عدداً من المسائل الواردة في هذا السفر الكبير أو أن نفسح المجال أمام الباحثين أن يتصدوا لقسم منها، فكان بحثنا في هذه المرحلة لدراسة عددٍ من المسائل النحويّة التي أبدى فيها الشيخ زاده آراءه ونكته، أو أنّه علّق أو ردّ على ما قيل فيها، فكان ما يخصّ سورة النساء من المسائل النحويّة أنموذجاً . لكنّ ما جمعناه من المسائل لا يسعه بحثٌ صغير ولا يشمله كتابٌ في مجلّد؛ فكانت مسائلنا

منتخبة؛ لأن غاية الدراسة أن نقف على آراء الشيخ زاده وأن نعرف بدوره في النحو ومكانته تدريسيًا وتوضيحيًا، فكان بحثنا موسومًا بـ: ((البحث النحوي عند الشيخ زاده في حاشيته على تفسير البيضاوي - سورة النساء أنموذجًا)).

وقد قسمناه إلى مجموعتين غير متكافئتين .

ضممت المجموعة الأولى ثماني مسائل نحويّة ممّا جاء في سورة النساء، وضمت المجموعة الثانية أربع مسائل في الإعراب .

وكان منهجنا قائمًا على ذكر المسألة التي تناولها صاحبنا الشيخ زاده، ثمّ دراستها دراسةً مستفيضةً ما أمكننا إلى ذلك سبيلًا، معتمدين في ترتيبها على حسب ورودها في الحاشية . وقد اعتمدنا على نسختين من حاشية الشيخ زاده الأولى: طبعة محمد آزدмир، والثانية: طبعة محمد عبد القادر شاهين، وذلك للموازنة بين النصوص إذا ما ساورنا شكٌّ في عبارة أو قول .

أمّا ما يخصّ القاضي البيضاويّ والشيخ زاده فقد أوجزنا القول فيهما وفي كتابيهما ويرجع ذلك لسببين :

١ - أحدهما قلة المصادر التي تناولت حياة وسيرة كلّ منهما، وقلة ما ورد فيها ممّا يتعلّق بترجمتهما .

٢ - وأمّا الآخر فيتعلّق بحجم البحث إذ أثّرنا أن يكون التطويل في المسائل، لا بالسيرة والترجمة، أملين أن ينالا الاهتمام الكافي بدراساتٍ خاصّةٍ بهما وبكتابيهما .

وبعد فهذا عملٌ نقدمه للدارسين والباحثين فإن وفقنا فهو فضلٌ من لا يعلو على فضله فضلٌ، وإن أخفقنا فمن عند أنفسنا ولا نرانا إلاّ متمثّلين بقول ابن هشام (رحمه الله تعالى) :

((وها أنا...سائلٌ مَنْ حَسُنَ خيمه^(١) وَسَلَمَ مِنْ دَاءِ الْحَسَدِ أَدِيمَهُ إِذَا عَثَرَ عَلَى شَيْءٍ طَغَى بِهِ الْقَلَمُ أَوْ زَلَّتْ بِهِ الْقَدَمُ أَنْ يَغْتَفِرَ ذَلِكَ فِي جَنْبِ مَا قَرَبْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْبَعِيدِ وَرَدَدْتُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِيدِ وَأَرْحَتُهُ مِنَ التَّعَبِ وَصِيرْتُ الْقَاصِي يُنَادِيهِ مِنْ كَثْبٍ وَأَنْ يُحْضِرَ قَلْبَهُ أَنْ الْجَوَادِ قَدْ يَكْبُو وَأَنْ الصَّارِمِ قَدْ يَنْبُو وَأَنْ النَّارِ قَدْ تَخْبُو وَأَنْ الْإِنْسَانَ مَحَلَّ النِّسْيَانِ وَأَنْ الْحَسَنَاتِ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتِ))^(٢). إهـ

(١) الخيم الغريزة والطبيعة يقال : حَسُنَ خيمُهُ أَي : حسنت طبيعته وخلقهُ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٣ .

تَوْطِئَةٌ

أ- ترجمة الإمام البيضاوي^(١)

١- هو الإمام القاضي المفسر ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن أبي الحسن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي. قاضي شیراز^(٢) - فقد تولى القضاء ثلاث مرات -، وَعَالِمُهَا وَعَالَمُ أَذْرَبِجَانَ وَتِلْكَ النَّوَاحِي^(٣).

- فقيهٌ وأصولي شافعيٌّ، ومُتَكَلِّمٌ، ومُحَدِّثٌ، ومُفَسِّرٌ، ونَحْوِيٌّ.

- وُلِدَ فِي الْبَيْضَاءِ بِفَارَسٍ - وَإِلَيْهَا نَسَبَتُهُ - قُرْبَ شِيرَازٍ، وَلَا نَعْلَمُ سَنَةَ وَلَادَتِهِ تَحْدِيدًا، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَوْلَدَهُ فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ.

تفقه بأبيه، وتفقه والده بالعلامة مجير الدين محمود بن أبي المبارك البغدادي الشافعي، وتفقه مجير الدين بالإمام معين الدين أبي سعيد منصور بن عمر البغدادي وتفقه هو بالإمام زين الدين حجة الإسلام أبي حامد الغزالي رحمهم الله تعالى^(٤).

- وللقاضي ناصر الدين البيضاوي مصنفاتٌ عديدةٌ، ومؤلفاتٌ مفيدةٌ، وَمِنْ مُصَنَّفَاتِهِ:

الْمَنْهَاجُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ، وَقَدْ شَرَحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَشَرَحُ التَّنْبِيهِ «فِي أَرْبَعِ مَجَلَّدَاتٍ، وَالْغَايَةُ الْقُصْوَى فِي دِرَايَةِ الْفَتَوَى، فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَشَرَحُ

(١) يُنْظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: كَشَفُ الظُّنُونِ ١/ ١٨٨ - ١٩٤، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٧/ ٦٨٥، وَالْمَوْسُوعَةُ التَّارِيخِيَّةُ ٦/ ١٠١، وَعَقْدُ الْجَمَانِ ١٩٩، وَالْمَوْسُوعَةُ الْمَوْجُزَةُ ١٠/ ٧٥٠، وَطَبَقَاتُ الْمَفْسَّرِينَ لِلدَّوَوْدِيِّ ٢/ ٢٤٨، وَحَاشِيَةُ الشَّيْخِ زَادِةُ مَقْدَمَةِ عَبْدِ الْقَادِرِ شَاهِينَ ١/ ٤ ط/ دار الكتب العلميَّة.

(٢) يُنْظَرُ: طَبَقَاتُ الْمَفْسَّرِينَ لِلدَّوَوْدِيِّ ٢/ ٢٤٨.

(٣) يُنْظَرُ: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ١٣/ ٣٦٣، وَعَقْدُ الْجَمَانِ ١٩٩.

(٤) مِرَاةُ الْجَنَانِ ٤/ ١٦٥.

الْمُتَّخَبُ فِي الْأَصُولِ لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، وَمَخْتَصَرُ الْكَشَّافِ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الْأَصُولِ، وَالْكَافِيَةُ فِي الْمَنْطِقِ، وَالطَّوَالِعُ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَشَرْحُ الْمَحْصُولِ، وَشَرْحُ الْمَصَابِيحِ، وَالْمَنْهَاجُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، وَالْمَصْبَاحُ، وَالْمَطَالَعُ فِي الْمَنْطِقِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ التَّصَانِيفِ وَالْآثَارِ الَّتِي خَلَّفَهَا ((رحمه الله تعالى))^(١).

- وَأَمَّا وَفَاتِهِ فَكَانَتْ بِتَبْرِيزَ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّمِائَةٍ ((٦٨٥هـ)) مِنَ الْهَجْرَةِ الشَّرِيفَةِ^(٢)، أَي: فِي سَنَةِ ((١٢٨٦م)) مِنَ الْعَامِ الْمِيلَادِيِّ. وَقَدْ أَوْصَى إِلَى الْقُطْبِ الشِّيرَازِيِّ أَنْ يُدْفَنَ بِجَانِبِهِ بِتَبْرِيزَ^(٣) وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

٢- وَتَفْسِيرُهُ الْمُسَمَّى بِـ «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ». رُزِقَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بِحُسْنِ الْقَبُولِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَفْضَالِ وَالْفُحُولِ فَاشْتَهَرَ وَذَاعَ صَيْتُهُ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ وَالْأَمْصَارِ، فَتَلَقَّاهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ، فَعَكَفُوا عَلَيْهِ بِالْدَّرْسِ وَالتَّحْشِيَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ عَلَّقَ تَعْلِيْقَةً عَلَى سُورَةِ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَتَبَ عَلَى بَعْضِ مَوَاضِعِ مِنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَشَى تَحْشِيَةً تَامَّةً.

- دُرِّسَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوْسُطَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، كَالْأَزْهَرِ، وَغَيْرِهِ مِنْ مَعَاهِدِ الْعِلْمِ قُرُونًا عَدِيدَةً.

- وَقَدْ لَخَّصَ فِيهِ صَاحِبُهُ مِنَ الْكَشَّافِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْرَابِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَمِنْ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحِكْمَةِ وَالْكَلَامِ، وَمِنْ تَفْسِيرِ الرَّأْيِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاشْتِقَاقِ وَغَوَامِضِ الْحَقَائِقِ وَلَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ،

- وَضَمَّ إِلَيْهِ مَا وَرَاهُ زِنَادُ فِكْرِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَعْقُولَةِ وَالتَّصَرُّفَاتِ الْمَقْبُولَةِ، فَكَانَ تَفْسِيرُهُ

(١) يُنْظَرُ: الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ١٣/ ٣٦٣، وَمِرْآةُ الْجَنَانِ ٤/ ١٦٥، ٢٤٧، وَالْمَوْسُوعَةُ التَّارِيخِيَّةُ ٦/ ١٠١.

(٢) يُنْظَرُ: وَعَقْدُ الْجَمَانِ ١٩٩، وَالنِّهَايَةُ ١٣/ ٣٦٣.

(٣) يُنْظَرُ: النَّهَايَةُ ١٣/ ٣٦٣. وَعَقْدُ الْجَمَانِ ١٩٩.

يُحْيِي فَنُونًا مِنَ الْعِلْمِ وَعَرَةَ الْمَسَالِكِ وَأَنْوَاعًا مِنَ الْقَوَاعِدِ مُخْتَلِفَةً الطَّرَائِقِ .
- أَمَّا الْأَحَادِيثُ فَقَدْ أَوْدَعَ تَفْسِيرَهُ أَحَادِيثَ السُّورِ، وَغَالِبُهَا مَوْضُوعٌ بِإِجْمَاعِ الْمُحَدِّثِينَ
مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ فِي هَذَا الْمِيدَانِ رَغْمَ أَنَّهُ مِنْ كِبَارِ الْمُحَقِّقِينَ^(١).
ب- تَرْجُمَةُ صَاحِبِ الْحَاشِيَةِ^(٢)

لَمْ يَنْلِ صَاحِبُنَا الشَّيْخُ زَادَهُ كَبِيرَ عَنَاءٍ وَكَثِيرَ اهْتِمَامٍ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ وَكَاتِبِي السِّيَرِ، وَالَّذِي
يَبْحَثُ فِي سِيرَتِهِ فَهُوَ كَالَّذِي يَبْحَثُ فِي لُجَجِ الْبَحَارِ عَمَّا نَدَّرُ مِنَ اللَّالِئِ الْحَسَنِ، وَكُلُّ
الَّذِي نَعْرِفُهُ عَنْهُ لَا يَسَاوِي مَقْدَارَ عَظَمَةِ شَأْنِهِ .

١- فَهُوَ ((مُحَمَّدُ بْنُ مُصْطَفَى، الْمَوْلَى الْعَلَامَةُ مُحْيِي الدِّينِ ابْنِ الشَّيْخِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ
تَعَالَى، مُصْلِحِ الدِّينِ الْقَوْجَوِيِّ الْحَنْفِيِّ الرَّومِيِّ^(٣)، أَحَدِ الْمَوَالِي الرُّومِيَّةِ، اشْتَغَلَ وَحَصَلَ،
ثُمَّ خَدَّمَ الْمَوْلَى أَفْضَلَ الدِّينِ، ثُمَّ دَرَسَ بِمَدْرَسَةِ خَوَاجَةِ خَيْرِ الدِّينِ بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ، ثُمَّ أَثَّرَ
الْعِزْلَةَ فَتَرَكَ التَّدْرِيسَ، وَتَقَاعَدَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ عَشْرَانِيًّا، وَكَانَ يَسْتَكْثِرُهَا عَلَى نَفْسِهِ وَيَقُولُ:
«يَكْفِينِي مِنْهَا عَشْرَةٌ»، وَلَا زَمَّ بَيْتَهُ وَأَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَانَ مُتَوَاضِعًا يُحِبُّ أَهْلَ
الصَّلَاحِ، وَكَانَ يَشْتَرِي حَوَائِجَهُ مِنَ السُّوقِ بِنَفْسِهِ مَعَ رَغْبَةِ النَّاسِ فِي خِدْمَتِهِ، فَلَا يَرْضَى
إِلَّا بِقَضَائِهَا بِنَفْسِهِ تَوَاضِعًا، وَهَضْمًا لِلنَّفْسِ، وَكَانَ يَرَوِي التَّفْسِيرَ فِي مَسْجِدِهِ، فَيَجْتَمِعُ
إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَلَدِ، وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهُ وَيَتَبَرَّكُونَ بِأَنْفَاسِهِ، وَانْتَفَعَ بِهِ كَثِيرُونَ، وَكَانَ يَقُولُ:
«إِذَا شَكَّكْتُ فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَيَتَسَّعَ صَدْرِي حَتَّى يَصِيرَ قَدْرُ الدُّنْيَا،
وَيُطْلَعَ بِهِ قَمْرَانٌ لَا أَدْرِي هُمَا أَيُّ شَيْءٍ، ثُمَّ يَظْهَرُ نُورٌ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى اللُّوْحِ الْمَحْفُوظِ،

(١) حُلِيَّةُ الْبَشَرِ فِي تَارِيخِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ عَشَرَ ١٢٥٦.

(٢) يُنْظَرُ فِي تَرْجُمَتِهِ: الشَّقَائِقُ النِّعْمَانِيَّةُ ٢٤٥، وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ٥٩/٢، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ١٢/٣٢.

(٣) يُنْظَرُ: الْأَعْلَامُ ٧/٩٩.

فأستخرج منه معنى الآية»، ومَن أخذَ عنه صاحب الشقائق^(١) قال: «هو من جملة مَن افتخرتُ به، وما اخترتُ منصبَ القضاء إلا بوصيةٍ منه»^(٢).

- أمّا آراؤه فقد نالت إعجاب واهتمام الكثير من الدارسين والباحثين قدماء ومحدثين، فلطالما كثر الاحتجاج والاستشهاد بأقواله وآرائه^(٣).

- تُوفي سنة تسعمائة وخمسين^(٤)، وقيل: وتسعمائة وإحدى وخمسين^(٥) من الهجرة النبويّة الشريفة^(٦)، أي: سنة ((١٥٤٣م)) من العام الميلادي. والقول الأوّل أرجح؛ وذلك لأنّ صاحب الشقائق كان معاصراً له وقد أخذ عنه، وهو من دوّن وفاته ((رحمهما الله تعالى)).

- له مؤلفات وتصانيف منها^(٧):

- الإخلاصيّة في تفسير سورة الاخلاص .

- تعليفة على شرح الهداية لابن مكتوم .

- حاشيتان على أنوار التنزيل للقاضي البيضاوي .

- شرح فرائض السراجية .

(١) هو: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكبري زاده المتوفى سنة ٩٦٨هـ، وكتابه الشقائق النعمانيّة في علماء الدولة العثمانية، مطبوع في دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكواكب السائرة ٥٨/٢، ويُنظر: الشقائق النعمانيّة ٢٤٥.

(٣) يُنظر: الواضح في أركان الايمان ٣٢٧، ونهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز ١٩٩، ١٢٢، ١٢١، وحاشية الصبان ٣، ٢٨٢، وروح المعاني ١٥/١٤، وأضواء البيان ٨/٥٧٣.

(٤) يُنظر: الشقائق النعمانيّة ٢٤٥، والكواكب السائرة ٥٨/٢، ومعجم المؤلفين ١٢/٣٢.

(٥) يُنظر: كشف الظنون ١/١٨٨، ٢/١٦٨٩، والأعلام ٧/٩٩.

(٦) يُنظر: الأعلام ٧/٩٩، وكشف الظنون ١/١٨٨، وهدية العارفين ٢/٢٣٨.

(٧) يُنظر: الأعلام ٧/٩٩، وكشف الظنون ١/١٨٨، والشقائق النعمانيّة ٢٤٥، والكواكب السائرة ٥٩/٢، ومعجم المؤلفين ١٢/٣٢.

- شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي .
- شرح قصيدة البردة في مدح النبي ((صلى الله عليه وآله وسلم))، مخطوط .
- شرح المشارق للصغاني مخطوط .
- شرح مفتاح العلوم للسكّافي في المعاني والبيان .
- شرح الوقاية في مسائل البداية .

٢- حاشيته:

قال حاجي خليفة: ((حاشية القوجوي العالم الفاضل محيي الدين محمد ابن الشيخ مصلح الدين مصطفى القوجوي... وهي أعظم الحواشي فائدة وأكثرها نفعاً وأسهلها عبارة، كتبها أولاً على سبيل الإيضاح والبيان للمبتدئ في ثمان مجلدات، ثم استأنفها ثانياً بنوع تصرف فيه وزيادة عليه؛ فانتشرت هاتان النسختان وتلاعب بهما أيدي النساخ حتى كاد ألا يُفرّق بينهما. ول بعض الفصول منتخب تلك الحاشية. ولا يخفى أنّها من أعزّ الحواشي وأكثرها قيمةً واعتباراً، وذلك لبركة زهدِه وصلاحيه))^(١).

وسنحاول إن شاء الله تعالى أن نبرز في هذا البحث بعض ما ورد من المباحث النحويّة في سورة النساء في هذه الحاشية وهي قسمان مسائل نحويّة، وأخرى إعرابيّة .

مسائل البحث

- أولاً: المسائل النحويّة:

- ١- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .
- ذكر الشيخ زاده هذه الظاهرة عند تفسيره لقول البيضاوي: ((وهو ضعيف))^(٢)،

(١) كشف الظنون ١/ ١٨٨ .

(٢) الشيخ زاده ط/ دار الكتب العلميّة ٣/ ٢٤٧ .

قال: ((لأنَّه عطف الظاهر على المضمير المجرور من غير إعادة الجار...))^(١)، فقد أشار البيضاوي إلى ضعف قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ٤/١)، بقوله: ((وقرأ حمزة بالجر عطفًا على المضمير المجرور وهو ضعيف؛ لأنَّه كبعض الكلمة))^(٢). وموطن الخلاف فيها قوله: ((والأرحام)) بالجر، عطفًا على المضمير المجرور، في قوله: ((به)). وفي العطف على المضمير المجرور خمسة مذاهب: أحدها: أنَّه لا يجوز غير إعادة الجار إلَّا في الضرورة، وهو مذهب سيبويه^(٣)، وجمهور البصريين^(٤)، والفراء^(٥). والعلَّة في ذلك عندهم ((أنَّ المخفوض حرف متَّصل غير منفصل، فهو كالتنوين في الاسم، فقَبَّحَ أن يُعْطَفَ باسم يَقُومُ بنفسِه على اسم لا يقوم بنفسِه))^(٦)؛ ((ولهذا ليس للمجرور ضمير منفصل))^(٧). وفَسَّرَ المازنيُّ هذه العلَّة بأنَّ: ((الثاني في العطف شريكٌ للأول، فإنَّ كان الأوَّل يصلح شريكًا للثاني وإلَّا لم يصلح أن يكون الثاني شريكًا له. فكما لا تقول: مررتُ بزيدٍ وكَ، فكذلك لا يجوز مررتُ بك وزيدٍ))^(٨).

(١) نفسه ٢٤٧/٣.

(٢) ضمن حاشية الشيخ زاده ط/ دار الكتب العلميَّة ٢٤٧/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/٥٢٢، وروح المعاني ٤/١٨٤-١٨٥، وشرح شذور الذهب ٥٨٣.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢-٢٥٣.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢، ويُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٥٦، وروح المعاني ٢/٣٩٥، والتصريح ٢/١٥١.

(٧) إيجاز البيان عن معاني القرآن ١/٢٢٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/٢، والنكت في القرآن ١٨٥، وحجة القراءات ١٩٠.

وتفسيره هذا اعترض ((بأنه يجوز أن تقول: رأيتك وزيداً، ولا يجوز رأيت زيداً وك، فكان القياس رأيتك وزيداً، أن لا يجوز))^(١).

والثاني من المذاهب أن المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر، فتقول: مررت به وزيد. وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن؛ وذلك كقولك: عمرو مررت به وزيد^(٢).

والثالث: أنه يجوز في الكلام مطلقاً، وهو مذهب جمهور الكوفيين^(٣)، ويونس، والأخفش^(٤)، واختاره أبو علي الشلوبين^(٥)، وصححه ابن مالك^(٦) وأبو حيان^(٧)، ومن الشواهد على ذلك، قوله:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْإِيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(٨)
والرابع: أن ذلك يجوز في الكلام إن أكد الضمير، وإلا لم يجوز في الكلام، نحو: مررت بك نفسك وزيد، وهذا مذهب الجرمي^(٩)، والزيادي^(١٠)، وقال المرادي: ((وهو وحاصل كلام الفراء))^(١١).

(١) الإعراب المحيط ٣/ ٢١٤.

(٢) حجة القراءات ١٩٠.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٢.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٣.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٦.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٦٥.

(٧) يُنظر: الهمع ٣/ ٢٢١.

(٨) الكتاب ٢/ ٣٨٣، والكامل في اللغة والأدب ٣/ ٣٠، وشرح ديوان الحماسة ١٨٤.

(٩) يُنظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٧، واللباب في علوم الكتاب ٤/ ١١.

(١٠) يُنظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٦، والأشْمُونِي ٢/ ٣٩٦.

(١١) توضيح المقاصد ٢/ ١٠٢٧، ويُنظر: الأشْمُونِي ٢/ ٣٩٦.

وأما الخامس وهو مذهب بعض النحويين: فإنَّ العطف جائزٌ فيما إذا كان الجرُّ بالإضافة لا بالحرف^(١). ونقله ابنُ عاشورٍ عن ابنِ الحَاجِبِ في ((إيضاحِ المفصلِ))^(٢) ولم نهتدِ إليه، ومنه:

ما فيها غيرُهُ وفِرسِهِ^(٣)، بجرِ الفرسِ عطفًا على الضميرِ في ((غيرِهِ))^(٤). وإذا قُدِّرَ أَنَّهُ مجرورٌ بالإضافة، وأنَّ المضافَ محذوفٌ دلَّ عليه المذكور، فهو موافقٌ لمذهب ابنِ عصفورٍ الذي يشترط لهذا الحذف أن يتقدَّم في اللفظ ذكرُ نظيرِ المحذوفِ^(٥)، وهو ظاهر كلامِ سيبويه^(٦).

أما القراءة، فأنكرها قومٌ وأقرَّها آخرون. وقد ردَّ الشيخ زاده على المنكرين المدافعين عن أقيستهم بردهم لهذه القراءة بقوله: ((وأجيبَ عنه بأنَّه جرُّه أحدُ القُرَّاءِ السَّبعة، والظاهرُ أَنَّهُ لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن النبيِّ ((عليه الصلاة والسلام))، وذلك يوجبُ القطعَ بصحَّةِ هذه القراءة ولا التفات إلى أقيسة النُّحاة عند تحقُّقِ السماع، وقد ورد ذلك في الشعر...))^(٧).

وهذا الردُّ قد ورد عند أبي حفص سراج الدين الحنبلي في تفسيره المسمَّى بـ ((اللباب في علوم الكتاب))^(٨).

(١) يُنظر: حاشية الشهاب ٢/٢٩٢، والتوطئة ٢٦٢.

(٢) يُنظر: التحرير والتنوير ٢/٢٤٦.

(٣) يُنظر: شرح شذور الذهب ٥٨٣.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١/٦٤.

(٥) ينظر: المقرب ٢٨٩، ومغني اللبيب ١/١٠٣، ٨٠٤.

(٦) يُنظر: كتاب سيبويه: ١/٦٦.

(٧) الشيخ زاده ط/ دار الكتب العلميَّة ٣/٢٤٨.

(٨) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٦.

ويبدو أن الرجلين قد اقتبسا الرد من الفخر الرازي^(١)؛ إذ ألفاظ اعتراضها لا تختلف كثيراً عن ألفاظ اعتراضه .

ومن أشهر النحاة المعترضين على المانعين أبو حيان الأندلسي^(٢) إذ قال: ((والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه))^(٣).

وأما من أقرها من الذين منعوا العطف على الضمير المجرور، فقد خرّجها تخریجاً يتناسب ومذهبه؛ حفاظاً على القياس النحوي،

١- فقل: إن ((الأرحام)) مجرورٌ بالباء المحذوفة، والتقدير: ((به وبالأرحام))^(٤)، فحذفت وبقي عملها؛ كما في:

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدْتُ أقضي الغداة من جَلَلِهِ^(٥)
أي: ربَّ رسمٍ دارٍ. وكان رؤية إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله،
أي: بخير يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها. فالقراءة عندهم
ليس فيها من الشناعة ما يُبعدها أو يضعفها على ما رآه فيها وذهب إليه المبرد^(٦) وغيره
من المنكرين^(٧).

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب ٩/ ١٣٣ .

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٧، وروح المعاني ٤/ ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .

(٤) يُنظر: تفسير ابن المنذر ٢/ ٥٤٩، ومجاز القرآن ١١٣، وغريب القرآن ١/ ١١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥٣، والانصاف ٢/ ٣٨٢، واللباب في علوم الكتاب ١/ ٤٣٣، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٥٢٢ .

(٥) الخصائص ١/ ٢٨٦، وجمع الهوامع ٢/ ٥٩٣، والتهام في تفسير أشعار هذيل ١/ ١٧، وأمالى القالى ١/ ٢٤٦ .

(٦) يُنظر: الكامل ٦/ ١٥٥، وشرح المفصل ٣/ ٧٨ .

(٧) يُنظر: الخصائص ١/ ٢٨٦، ومن المنكرين للقراءة ابن عطية، يُنظر: الإعراب المحيط ٣/ ٢١٤ .

وحَذَفُ حرفِ الجرِّ وبقاء أثره موقوفٌ عند الجمهور على ((ربِّ))^(١)، وقد يُحذفُ غيرُه ويبقى عمله؛ وهو ضربان^(٢):

- سماعي؛ كقول رؤية: «خير والحمد لله».

- وقياسي، كقولهم: «بكم درهم اشتريت ثوبك»؛ أي: بكم من درهم؟

٢- ومما قيل في ((الأرحام)): أنَّ الواو ليست للعطف، بل هي للقسم^(٣)، فـ ((الأرحام)) مجرور بواو القسم وجواب القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء ٤/١). وضُغِفَ هذا بأن ((قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في ((بالأرحام)) (٤) يمنعان من ذلك، و«الأصل توافق القراءات»^(٥)))^(٦)، و((لأنَّه - [أي: القسم] - يكون إذن، قسم السؤال؛ لأنَّ قبله:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾ وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء))^(٧).

وفي خاتمة القول نقول: إنَّ عدم الالتفات إلى أقيسة النحاة أمرٌ غايةٌ في الخطورة، والأخطر منه أن يُردَّ ما تواتر من المسموع، ولا سيما ما ورد من قراءاتٍ ثبتت سندُها وصحَّت روايتها عن النبي محمد ﷺ. والحقُّ أنَّ لكلَّ من المنكرين والمقرِّين وجهةً، فكلُّ

(١) ينظر: الجنى الداني ٤٥٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٦، وجمع الهوامع ٢/٣٨٢-٣٨٣، وحاشية ياسين على التصريح ٣١٢/١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك ٣/٦٣، وشرح الأشموني ٢/١١٢.

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٢٦.

(٤) ((وبالأرحام)) وهي قراءة عبد الله، وابن مسعود، يُنظر: تحفة الأقران ١٦٥، والإعراب المحيط ٣/٢١٤، والكشاف ١/٤٩٢، وتفسير أبي السعود ٢/١٣٩.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٩٩.

(٦) يُنظر: معاني القرآن وأعرابه للزجاج هامش المحقق ١/٦.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٦، ويُنظر: حاشية الصبان ٣/١٧١.

فرقة اجتهدت في الدفاع عن هذه اللغة التي كَرَّمَهَا اللهُ تعالى بهؤلاء الأفاضل من العلماء والدارسين من النحاة، والقراء، الذين لولا جهودهم واجتهاداتهم وأقوالهم لما بلغت من الثراء المادي والمعنوي كل هذا المبلغ؛ وذلك أَنَّ الله تعالى حباها بهم مكانة عَدَمَ نظيرها وأخفق في البلوغ إلى شرفها سواها .

وكل فريق دافع عن هذه اللغة بما يرى ويمتلك، فالْمُنْكَرُ منهم للقراءة إِنَّمَا دافع عنها بالأقيسة، قال المبرِّد: ((وَمَنْ أَجَازَهُ مِنْ غَيْرِهِمْ - [أي: البصريين] - فعلى قُبْح، كالضرورة. والقرآن إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى أَشْرَفِ الْمَذَاهِبِ))^(١). فهذا الكلام إِنَّمَا يدلُّ على حرص الرَّجُلِ على القرآن ولغته الشريفة. والمقرَّبُ بها فَإِنَّمَا دافع عنها بِأَنَّهَا متواترة ومحفوظة عن النبيِّ مُحَمَّدٍ ((صلى الله عليه وآله وسلم))، بالإثباتات القاطعة وَأَنَّ مَنْ نقلها ثقة لا يُشْكُّ به، وَأَنَّهُ قرأ بها غير واحد، فقرأ بها ابن مسعود وابن عباس وإبراهيم النخعي والحسن البصري وقتادة ومجاهد والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبو رزين وغيرهم^(٢).

فحريُّ بنا أن نجتمع بين أقيسة النُّحاة، والواردِ مِنَ المسموع، وَأَنَّ نُوفَّقَ بينهما؛ لثلاث نفتح الباب أمام المندسِّين الذين لا يترَبَّصون بهذه اللغة الشريفة إلا الدوائر وريب المنون. فعلى هذا يكون التوفيق بين القراءة وأقيسة النحاة أَنَّ ((الأرحام)) مجرور بالباء المحذوفة، كما ذهب إليه فريق من المعربين.

(١) الكامل للمبرِّد ٣٠ / ٣ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٧، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٢، وروح المعاني ٢ / ٣٩٥، واللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٤٧ .

٢- المفعول له لا يجب أن يكون غرضاً مطلوباً^(١)

((المفعول له على ضربين: إمّا أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو: قعدتُ جنباً، فهو من أفعال القلوب، وإمّا أن يتقدم على الفعل تصوّراً، أي: يكون غرضاً^(٢)، ولا يلزم كونه فعل القلب^(٣)، نحو: ضربته تقويماً، وجثته إصلاحاً^(٤)). ولهذا خرّج الزمخشري ((بُهْتَانًا)) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْبَدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ۖ﴾ (النساء ٢٠/٤) على أنه منصوب على المفعول من أجله، أي: لبهتانكم، قال: ((وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرْضًا كَقَوْلِكَ: قَعَدَ عَنِ الْقِتَالِ جَبْنًا))^(٥). و((إِثْمًا)) نَسَقٌ، فَيَأْخُذُ حُكْمَ ((بُهْتَانًا)). وقد أورد الشيخ زاده هذا الوجه بقوله: ((وَإِنْ انتصبا - يعني: بُهْتَانًا، وَإِثْمًا - على أنّهما مفعولٌ لهما يكون المعنى: أتأخذونه؛ لبهتانكم إياهنَّ وإثمكم. فيكون متعلقٌ الإنكار في الحقيقة هو جعلهما علّتين للأخذ. وإن لم يكونا غرضين؛ فإنَّ المفعول له لا يجب أن يكون غرضاً مطلوباً من الفعل...))^(٦).

والذي يبدو أنَّ البهتان سببٌ للأخذ وعلةٌ للاستنكار.

- (١) المفعول له في الغالب يكون غايةً لوقوع الفعل، كما في قولك: وقفتُ احتراماً للأستاذ أي: أنَّ غرض الوقوف هو احترام الأستاذ، فالمفعول له هو الغاية التي لأجلها وقع الفعل.
- (٢) ولأجل هذا منعوا أن يقام المفعول له مقام الفاعل، يُنظر: الأصول في النحو ٢٠٨/١.
- (٣) أفعال القلب مشتقة من أحداث تتعلق بالقلب، أي: إنَّها غريزيّة، كالكره، والحب، والبغض، والطمع، والجشع، والجبن، والخوف، والشجاعة، وغير ذلك من الأفعال التي تتعلق بالقلب، لا بفعل اليد وغيرها كالضرب، والوقوف، والمجيء، وغير ذلك من الأفعال.
- (٤) الرضي على الكافية ١/٥١٣، والصبان ٢/١٨٠، ويُنظر: الخصري ١/٣٩٣، وحاشية الشهاب ١/٣٩٨.

(٥) الكشف ١/٥٢٣، ويُنظر: البحر المحيط ٣/٥٧٣، وتفسير الرازي ١٠/١٤.

(٦) الشيخ زاده ٣/٢٨٦ ط/ دار الكتب العلميّة.

- أمّا بيان كونه سبباً، فإنَّ الرجل منهم كان إذا أراد أن يسلب صدق المرأة التي تحتها بهتها - أي: رماها بالفاحشة التي هي بريئة منها^(١)؛ ليكون البهتان سبباً للأخذ والسلب^(٢).

- وأمّا بيان كونه علّة للاستنكار، وهو قوله تعالى: ((أَتَأْخُذُونَهُ))^(٣)؛ فبعطف الإثم المبين عليه، إذ الفعل المستنكرُ بهتانٌ وإثمٌ مُبينٌ، فكأنَّ سائلاً يسأل لم الأخذُ بهتانٌ وإثمٌ مُبينٌ؟ فيكون الجواب أن ارتكاب هذا الفعل الشنيع في قبحه - أعني: الأخذ على هذه الشاكلة وبهذه الطريقة مستنكرٌ؛ لأنَّ بهتانٌ وإثمٌ مُبينٌ، ف((يكون ذلك أشدَّ في التوبيخ والإنكار؛ إذ يكون المعنى عليه: أتأخذونه لأجل البهتانِ والإثمِ المبينِ الذي يؤدّي إلى غضب الله عليكم؟!))^(٤) والله تعالى أعلم.

وذكرت لـ ((بُهْتَانًا، وَإِثْمًا)) وجوه أخرى من الإعراب منها:

- أنَّهما مصدران في موضع الحال، قاله الزجاج. وفي صاحبهما وجهان^(٥):

أظهرهما: أنَّه الفاعل في تأخذونه، أي: باهتين وآثمين^(٦).

والثاني: أنَّه المفعول^(٧)، أي: تأخذونه مُبَهْتًا مُحِيرًا لِسُنْعَتِهِ وَقُبْحِ الْأُخْدُونَةِ، ((وفيه ما

لا يخفى من المبالغة))^(٨).

(١) يُنظر: تفسير البيضاوي ٢/٦٦، والتفسير الوسيط الطنطاوي ٣/٩٥.

(٢) يُنظر: تفسير البيضاوي ٢/٦٦.

(٣) يُنظر: الدر المصون ٣/٦٣٤، وتفسير البيضاوي ٢/٦٦، وإعراب القرآن وبيانه ١٨٩.

(٤) التفسير الوسيط الطنطاوي ٣/٩٥.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ٣/٥٧٣.

(٦) يُنظر: الدر المصون ٣/٦٣٤.

(٧) يُنظر: تفسير الإيجي (جامع البيان) ١/٣٤٢.

(٨) تفسير الإيجي (جامع البيان) ١/٣٤٢.

- أن (بهتانا) انتصب بنزع الخافض، أي: يبهتان^(١)، و(إثما) نسق.
- أنه على إضمار فعل تقديره: فتصيبون به بهتانا وإثما^(٢)، فيكون على هذا مفعولاً به^(٣).
- ٣- التعقيب في الفاء لبيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم.
- للفاء ثلاثة أقسام^(٤). منها أن تكون عاطفة، وتفيد فيه ثلاثة أمور^(٥)، أحدها الترتيب. وهونوعان: معنوي، كما في: قام زيد فعمرؤ، وذكرني والمراد به، أن يكون وقوع المعطوف به بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا جَهَنَّمَ﴾ (النساء ٤ / ١٥٣)^(٦)، و: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾^(٧) (هود ١١ / ٤٥)، و: ﴿فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾^(٨) (البقرة ٢ / ٣٦)، ونحو: تَوَضَّأَ فغسل وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه^(٩).

وقد التفت الشيخ زاده إلى هذا النوع من الترتيب في الفاء بقوله: ((فإن التعقيب يكون على وجهين الأول أن يكون مضمون ما بعد الفاء عقيب مضمون الجملة التي قبلها في الزمان، نحو: قام زيد فقعد عمرؤ، والثاني أن يكون المذكور بعدها كلاماً مرتباً

(١) يُنظر: تفسير الرازي ١٠ / ١٤، وتفسير البغوي ١ / ٥٨٨، واللباب في علوم الكتاب ٦ / ٢٦٦.

(٢) يُنظر: تفسير الرازي ١٠ / ١٤.

(٣) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب ٦ / ٢٦٦.

(٤) يُنظر: الجنى الداني ١ / ٦١.

(٥) يُنظر: الجنى الداني ١ / ٦٤-٥٦، والجدول ٢٧ / ١٢١.

(٦) التصريح ٢ / ١٦٠، ويُنظر: الجنى ١ / ٣٦، والمغني ١ / ٢١٣١٠٥.

(٧) خزائن الأدب ١ / ٣١٥.

(٨) خزائن الأدب ٦ / ١٦٩.

(٩) المغني ١ / ٢١٤، والهمع ٣ / ١٩٢.

على ما قبلها في الذكر، كما في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فِئْسَ مَثْوًى
الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (غافر ٤٠ / ٧٦)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ
وَأَوْثَقَنَا الْأَرْضَ نَبْوءًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ﴾ (الزمر ٣٩ / ٧٤)، فإنَّ
ذَكَرَ ذِمَّ الشَّيْءِ أَوْ مَدَحَهُ يَصِحُّ بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطفُ تفصيلِ المَجْمَلِ
على المَجْمَلِ. فإنَّ موضعَ ذكرِ التفصيل بعد الاجمال كقولك: أحبُّهُ، فقلتُ: لبيك.
قال تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (الأعراف ٧ / ٤)، فإنَّ تبييتِ البأسِ
تفصيلٌ للإهلاكِ المُجْمَلِ...^(١).

وهذا الترتيب - أعني: الذكرِي - تختصُّ به الفاءُ دونَ غيرها^(٢).

ومَّا لا بدَّ من بيانه أنَّ الترتيبَ الذكرِيَّ لا يراد منه مجردُ ترتيبِ الشيئينِ مثلاً في الذكر؛
((لأنَّ هذا القَدْرَ لازمٌ للذِّكْرِ مع إسقاطِ الفاءِ أيضاً، بل ترتيبُ مراتبِ المذكورِ في
الذكرِ أي: بيان أنَّ المذكورَ أولاً حَقُّهُ أن يتقدم في الذكر؛ لتقدم رتبته على رتبة المتأخِّر، ...
ولعلَّ معنى التعقيب حينئذٍ بيان أنَّ رتبة المتأخِّرِ قريبةٌ من رتبة المتقدم غيرُ متراحيةٍ عنها
كثيراً))^(٣). وهذا ما أشار إليه الشيخ زاده بقوله: ((أن يكونَ المذكورُ بعدها كلاماً مُرتَّباً
على ما قبلها في الذكر)).

((وأنكرَ الفراءُ التَّرتيبَ [في الفاءِ] مُطلقاً))^(٤) واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا

(١) الشيخ زاده ٢ / ٤٠ ط: محمد آزدмир، ٣ / ٣٣٦-٣٣٧ ط: طبعة دار الكتب العلميَّة.

(٢) يُنظر: الهمع ٣ / ١٩٣.

(٣) حاشية الصبان ٣ / ١٣٧.

(٤) إعراب القرآن وبيانه ٣٠٢، ويُنظر: معاني القرآن ١ / ٣٧٢.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنَّ الفراءَ لا يُنكر الترتيبَ مُطلقاً بل أنَّ الفاءَ لا تفيده عنده في أحيان،
وأنَّ ابن هشام عمَّم ذلك، قال: ((وكان يذهب إلى أنَّ الفاءَ العاطفة لا تفيد الترتيب أحيانا كقوله
تعالى: ((وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا)) وفي الوقت نفسه ذهب إلى أنَّ الواو العاطفة قد

بُأَسْنًا بَيِّنًا ﴿ (الأعراف ٧ / ٤)؛ إذ مجيء البأس سابق للإهلاك. وهو ما استغربه ابن هشام بقوله: ((وَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ الْوَاوَ تَفِيدُ التَّرْتِيبَ غَرِيبٌ))^(١)، وما احتج به الفراء أَوَّلَ بَأَنَّ الْمَعْنَى: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا^(٢)، أَوْ بَأَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ^(٣). وأنكر الجزمي الترتيب في الأماكن والأمطار مستدلًا بقوله:

((. بسقط اللوى بين الدخول فحومل))^(٤)

فمراد الشاعر وقوع الفعل بتلك المواضع، وترتيب اللفظ واحدًا بعد آخر بالفاء ترتيبًا لفظيًا^(٥). وقولهم: ((مُطِرْنَا مَكَانَ كَذَا، فَمَكَانَ كَذَا))؛ والمطر قد وقع في المكانين بوقت واحد^(٦).

تفيد الترتيب، مما جعل ابن هشام يُعمّم عنده قائلا: « وقال الفراء: إِنَّ الْفَاءَ لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ مُطْلَقًا، وَهَذَا مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ الْوَاوَ تَفِيدُ التَّرْتِيبَ غَرِيبٌ (()) . المدارس النحوية ٢١٠ . وقوله: ((وكان يذهب إلى أن الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب أحيانا)) مردود بقول محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش:

((والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا، والفراء يمنع ذلك مطلقا)) . إعراب القرآن وبيانه ٣٠٣ .

- (١) مغني اللبيب ١/ ٢١٣ .
- (٢) الاتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٤٧، والهمع ٣/ ١٩٢، ومغني اللبيب ١/ ٢١٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٧ .
- (٣) مغني اللبيب ١/ ٢١٣ .
- (٤) ديوان امرئ القيس ١، والجنى الداني ١/ ٦٣ .
- (٥) يُنظر: الجنى الداني ١/ ٦٤ .
- (٦) يُنظر: الهمع ٣/ ١٩٢، ومغني اللبيب ١/ ٢١٣، والجنى الداني ١/ ٦٣، وإعراب القرآن وبيانه ٣٠٣ .

٤- المصدر المؤكَّد لنفسه والمؤكَّد لغيره^(١).

قال البيضاوي في ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (النساء ٤/١٢٢): ((أي: وعده وعدًا، وحق ذلك حقًا. فالأوَّل مؤكَّد لنفسه ...)).^(٢) وقد بيَّن الشيخ زاده علة كون المصدر مؤكَّدًا لنفسه بقوله: ((لأنَّ الجملة التي تؤكَّد بالمصدر إن لم يكن لها محتمل غير المصدر الذي يؤكِّدها تكون نفس المصدر من حيث المعنى. فيقال للمصدر: مؤكَّد لنفسه، كقولك: له عليَّ ألف درهم اعترافًا، فإنَّ مضمون الجملة «له عليَّ ألف» هو اعتراف، ولا محتمل له غير الاعتراف. فيكون «اعترافًا» تأكيدًا لنفسه، وكذا مضمون قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾ هو الوعد؛ لأنَّ الوعد عبارة عن الإخبار بإيصال المنفعة قبل وقوعها. فيكون ((وعد الله)) تأكيدًا لمضمون هذه الجملة. ومضمونها محتمل أن يكون حقًا، وأن يكون باطلاً، لأنَّ الخبر من حيث إنَّه خبرٌ محتمل الصدق والكذب.

(١) قال الرضي: ((وسيبيوه يسمِّي المؤكَّد لنفسه التأكيد الخاصَّ، والمؤكَّد لغيره التأكيد العامَّ)). شرح الرضي ١/٣٢٨، وينظر: الكتاب ١/٣٨٣، ثمَّ اعلم حفظك الله أنَّ المصدر المؤكَّد لا يفيد فائدة زائدة على فعله. يُنظر: حاشية الشهاب ٨/٣١٥.
(٢) حاشية الشيخ زاده ٣/٤١٥. ط/ دار الكتب العلميَّة.

فكان ((حقاً)) تأكيداً لغيره، كما في قولك: زيدٌ قائمٌ حقاً [لا^(١)] يحتمل غير الحق^(٢)).
وتفصيل المسألة أن المفعول المطلق الذي أضمر فعله أنواعٌ. منها ما يكون تأكيداً^(٣)،
وهو ضربان:

١ - أحدهما: ما يكون تأكيداً لنفسه، وهو في اصطلاح النحاة ما أكد مضمون جملة
هي نصٌ في معناه^(٤)، أي: أنها تضمنت معناه دون لفظه^(٥)؛ فهو بمنزلة إعادة ما قبله،
فكأن الذي قبله نفسه^(٦)، نحو: له علي ألف درهم عرفاً^(٧). فجملة «له علي ألف» نصٌ
في الاعتراف لا تحتمل غيره^(٨)؛ لأن معناها اعترفت له بها، و((عرفاً، أي: اعترافاً))^(٩)

(١) ما بين القوسين المعقوفين _ أعني «لا» غير موجود في كلام الشيخ زاده، وأظنه سقط طباعةً أو من
الناسخ، لأن الكلام بدونها لا ينسجم وقوله: ((فكان «حقاً» تأكيداً لغيره)). جاء في الكشف ٣/ ٤٩٩:
((وأمّا «حقاً» فдал على معنى الثبات)). ((وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم
حقاً ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتاً في الواقع
فيكون حقاً، ولأن يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت
به نصاً في الواقع وسمي مؤكداً لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظاً ومعنى)). إهـ. حاشية الصبان
٢/ ١٧٥، وانظر: التحرير والتنوير ٩/ ٢٦١، وغرائب القرآن للنيسابوري ٢/ ٥٢٣. فكيف «حقاً»،
أي: يقينا وصدقاً، ثم نقول: كما في قولك زيد قائم حقاً يحتمل غير الحق؟! وما الفرق إذن بين زيد
قائم، وبين زيد قائم حقاً؟! والله تعالى أعلم.

(٢) حاشية الشيخ زاده ٣/ ٤١٥ ط / دار الكتب العلمية.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١١.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٥١، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٣-١٩٤.

(٥) يُنظر: شرح الرضي ١/ ١٢٦.

(٦) يُنظر: يُنظر: شرح الرضي ١/ ١٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥١، وشرح الأشموني ١/ ٤٧٦-
٤٧٧.

(٧) الكتاب ١/ ٣٨٠.

(٨) يُنظر: الكتاب ١/ ٣٨٠، وضيء السالك ٢/ ١٣٦.

(٩) يُنظر: يُنظر: تفسير ابن جزي ٢/ ١٣٠، وضيء السالك ٢/ ١٣٦، والكشاف ٣/ ٤٧٣.

تكرير لهذا المعنى. ومنه قول الأحوص:

إِنِّي لَأَمْنَحَكَ الصَّدُودَ وَإِنَّنِي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ^(١)
 فـ ((قَسَمًا)) توكيد^(٢) لمضمون قوله: ((إِنِّي لَأَمْنَحَكَ))؛ ((لأنه حين قال: «لَأَمْنَحَكَ»
 عَلَّمَ أَنَّهُ قَدْ أَقْسَمَ))^(٣)، وهو حاصل بسبب «إِنَّ، واللام»^(٤).

ومن المصدر المؤكد لنفسه ما يكون مضافاً إلى فاعله، نحو: ﴿صَبَغَهُ اللَّهُ﴾
 (البقرة ٢/١٣٨)، و﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ (النمل ٢٧/٨٨)، و﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ (النساء ٤/٢٤)^(٥).
 ٢- وأما الآخر من ضَرْبِ المصدر المؤكد، فما يكون توكيداً لغيره، ((وهو الواقع
 بعد جملة صائرة به نصّاً، وسمي بذلك؛ لأنه أثر في الجملة فكأنه غيره، لأنَّ المؤثر غير
 المؤثر))^(٦).

وسمي توكيداً لغيره؛ لأنه جيء به لأجل غيره، ليرفع احتمالَه^(٧)، إي: إنَّ الجملة
 التي قبله تصلح له ولغيره. فقولك مثلاً: أنت ابني، يحتمل أن يكون حقيقةً وأن يكون
 مجازاً^(٨). فإذا قلت: أنت ابني حقاً: فإنك رفعت بـ ((حقاً)) ما احتمله «أنت ابني» من
 إرادة المجاز، فهو يرفع المجاز، ويثبت الحقيقة^(٩).

-
- (١) الكتاب ١/٣٨٠، والمفصل ٥٦، ولباب الآداب ١/١٦٧، والمنتحل ١٩٤.
 (٢) يُنظر: الكتاب ١/٣٨٠، والأصول في النحو ٢/٢٦١، وشرح الرضي على الكافية ١/٣٢٣.
 (٣) نتائج الفكر ٦٤، ويُنظر: المقتضب ٣/٢٦٧.
 (٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٢٤.
 (٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٧٤ - ٤٧٥، ٤/١٣٠، وتفسير الثعلبي ٧/٢٢٩،
 والكشاف ٣/٣٩٢، والمحزر الوجيز ١/٥٩٦، وتفسير الرازي ٩/٣٧٥، وشرح الرضي ١/٣٢٤.
 (٦) توضيح المقاصد ٢/٦٥١، ويُنظر: ضياء السالك ٢/١٣٦.
 (٧) يُنظر: حاشية الشهاب ٥/٣٣٠.
 (٨) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢/١٨٢ - ١٨٣.
 (٩) يُنظر: يُنظر: شرح التصريح ١/٥٠٥، وشرح الأشموني ١/٤٧٦ - ٤٧٧.

قال الرضي: ((واعلم أنَّ المؤكَّد لغيره في الحقيقة مؤكَّد لنفسه، وإلا فليس بمؤكَّد، لأنَّ معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكررهُ، وإذا لم يكن الشَّيْء ثابتاً فكيف يُقَوَّى؟ وإذا كان ثابتاً فمُكرَّرُهُ إنّما يؤكَّد نفسه))^(١).

ولهذين المصدرين المؤكِّدين شروط وأحكام، وهي:

١- أن يكون قبلهما جملة يؤكِّدان لمضمونها. فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكِّداً لنفسه؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الجملة فكأنَّه نفس الجملة نحو: ((لَه على دينارٍ اعترافاً))، وإن كان مفهوماً الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكِّداً لغيره؛ لأنَّه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظاً ومعنى نحو أنت ابني حقاً^(٢).

٢- أنَّها يأتيان بعد الجملة، فلا يجوز أن يتوسطاً ولا أن يتقدَّما^(٣)؛ لكونها كالعامل الضعيف^(٤)، ولأنَّه لا يُقال: ((زيدٌ حقاً ابني))، ولا ((حقاً زيدٌ ابني)) وأجاز ذلك الزجاج^(٥).

٣- وجوب حذف عاملهما^(٦)؛ ((وإنَّما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكَّد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين

(١) شرح الرضي ١/ ٣٢٤.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ١٢٣.

(٣) يُنظر: الباب في علوم الكتاب ٧/ ١٠٢، والهمع ١/ ٥٥٥.

(٤) شرح الرضي ١/ ٣٢٨.

(٥) يُنظر: المسائل السفرية ٢٦، والفوائد العجيبة في تفسير الكلمات الغريبة ٣٥، والدر المصون ٤/ ١٣٩.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٤، ونتائج الفكر ٢٧٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٥١، والدر المصون ٤/ ١٩٣، وحاشية الشهاب ٧/ ٥٩، ٥/ ٥٠٥، ٥/ ٣٣٠.

مقامه))^(١)؛ ولهذا قيل: إِنَّ المصدرَ الظَّاهِرَ يُؤَكِّدُ نَفْسَهُ^(٢).

قال الرضي: ((ولا يمتنع في كلِّ ما هو تأكيدٌ لنفسه من المصادر أن يقال: الجملةُ المتقدمةُ عاملةٌ فيه؛ لنيابتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها، كما قلنا في نحو: لزيد صوتٌ صوتَ حمار، فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره))^(٣).

٤- ((أنَّ فاعلَ العامل في المصدر المؤكِّد لا بدَّ أن يكون عائداً على ما تقدمه ممَّا أكَّده))^(٤). ف﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ (يونس ١٠ / ٤) مثلاً، المعنى فيه وعدَ الرجوعَ إليه، وحقَّ الوعد^(٥)، فالفاعل في ((حقَّ)) تقديره ((هو))، وهو عائدٌ محلى ما في قوله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (يونس ١٠ / ٤)؛ فكأنَّه قال: يرجعكم وحقَّ وعده، والله تعالى أعلم.

٥- أنَّهما لا يعملان^(٦)، لذلك رُدَّ قولُ ابنِ عطيةَ والزَّخَشَرِيِّ: إِنَّ ((حقَّاً)) في قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة ٢ / ١٨٠) مصدر مؤكِّد لنفسه بأنَّ هذا التخيُّج ((تأباه القواعدُ النحويَّةُ؛ لأنَّ ظاهرَ قوله: ((على المتقين)) إذن يتعلَّقُ على بـ ((حقَّاً))، أو يكونُ في موضع الصفة له. وكلا التقديرين يُخرِجُه عن التأكيد، أمَّا تعلُّقه به، فلا أنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعمل إنَّما يعملُ المصدرُ الذي ينحلُّ بحرفٍ مصدريٍّ، والفعل، أو المصدرُ الذي هو بدل من اللفظ بالفعل وذلك مُطَرِّدٌ في الأمر والاستفهام، على خلافٍ في هذا الأخير على ما تقرَّر في علم النحْو، وأمَّا جعلُه صفةً: لـ ((حقَّاً))، أي: حقَّاً كائنًا على المتقين،

(١) شرح الرضي ١ / ٣٢٨.

(٢) يُنظر: شرح الرضي ١ / ٣٢٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٢٤، ويُنظر: شرح الرضي ١ / ٣٢٨، وتفسير الطبري ٦ / ١٠٦.

(٤) حاشية الشهاب ٥ / ٦.

(٥) حاشية الشهاب ٥ / ٦.

(٦) يُنظر: تفسير ابن عرفة ٢ / ٥٣٠، وحاشية الشهاب ٤ / ٣٥٤.

فذلك يخرج عن التأكيد، لأنه إذ ذاك يتخصّص بالصّفة))^(١).

٥- بلاغة الاستفهام الدال على النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾. وردت هذه الجملة الاستفهامية في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (النساء ٤/ ١٢٢) بعد تأكيدين الأول (وَعَدَ اللَّهُ)، والثاني: (حَقًّا)^(٢)، وهي تأكيد ثالث^(٣) بليغ^(٤).

- أمّا التأكيد، فقد جاء من الجملة نفسها، لأنها تذييل للوعد، وتحقيق له^(٥). والتذييل اعتراض^(٦)، وإن كان في آخر الكلام؛ إذ التذييل من أصناف الاعتراض^(٧)، والاعتراض تأكيد^(٨).

وقول الشيخ زاده ((فَلِدَلَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَةِ مَقَالِهِ وَصَدَقَهُ فِي جَمِيعِ أَخْبَارِهِ))^(٩) لم يكن استدلالاً على كون الجملة تأكيداً، لأن حقيقة المقال وصدقه لا يُعدّان تأكيداً، وإنما يُعدّان علة لإيراد التأكيد، والعلة في ذلك، أنها اعتراض، والاعتراض تأكيد، وعلة الإتيان

(١) الإعراب المحيط ١/ ٣٧٧.

(٢) يُنظر: الكشف ١/ ٥٦٧، وحاشية الشيخ زادة ٣/ ٤١٥، وفتح البيان ٣/ ٢٤٧.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٤/ ٧٤، والنسفي ١/ ٢٤٠، ٣٩٨، وفتح البيان ٣/ ٢٤٧.

(٤) يُنظر: الكشف ١/ ٥٦٧، وتفسير الرازي ١١/ ٢٢٥، وتفسير البيضاوي ٢/ ٩٩، والخازن ١/ ٤٣٠، والبحر المحيط ٤/ ٧٤.

(٥) يُنظر: التحرير والتنوير ٥/ ٢٠٧.

(٦) يُنظر: التحرير والتنوير ١٦/ ٣٣٣، والإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٢١٨.

(٧) يُنظر: التحرير والتنوير ٥/ ٢٠٧.

(٨) يُنظر: المغني ١/ ٥٢١، والهمع ٢/ ٣٢٧، وروح المعاني ١٥/ ١٣٨، والأصول في النحو ٢/ ٢٦١.

(٩) الشيخ زادة ٣/ ٤١٥، ط/ دار الكتب العلمية.

بالتوكيد الدلالة على حقيقة مقاله تعالى وصدقه في جميع أخباره^(١)، والله تعالى أعلم .
- وأما أنها بليغة فقد بينَّ الشيخ زاده علَّة ذلك، وعبرَ عنها أحسن تعبير بقوله:
(فلأنَّ تصدير الكلام بـ (مَنْ) الاستفهامية يدلُّ على إنكار^(٢) أن يكون أحدُ أصدق منه
تعالى (...))^(٣).

فالتأكيد إذن من وقوع الجملة تذييلًا، وأما البلاغة، فمن أسلوب الاستفهام الدالُّ
على النفي، لأنَّ الله تعالى شأنه لا يريد أن يستفهم من الخلق لكنَّ التعبير جاء على هذه
الصورة البليغة؛ ((لتكون الإجابة من الخلق إقرارًا منهم بصدق ما يقوله الله، أيوجد
أصدق من الله؟ وتكون الإجابة: لا يمكن، حاشا لله؛ لأنَّ الكذب إنَّما يأتي مِنَ الكَذَابِ؛
ليحقق لنفسه أمرًا لم يكن الصدق ليحققه، أو لخوفٍ ممن يكذب عنده. والله مُنَزَّهٌ عن
ذلك، فإذا قال قولاً فهو صدق))^(٤).

ولا يخفى أيضًا أنَّ بلاغة الأسلوب جاءت من دِقَّة التعبير وقوَّته، لأنَّ الكلام كلما كان
مُختصرًا مفيدًا لمعنى يقع بكلامٍ أكثرِ مفرداتٍ، كان أبلغَ في التعبير، كما هو الحال عليه في
التشبيه^(٥).

واختلَفَ في الواو، فقليل: هي اعتراضية^(٦)، وبهذا تكون الجملة توكيدًا ثالثًا. وقيل:

-
- (١) يُنظر: الكشَّاف ١/٥٦٧، وتفسير الرازي ١١/٢٢٥، وتفسير النسفي ١/٣٩٨.
(٢) ويُسمَّى استفهامًا إنكاريًا، أو إبطائيًا، يُنظر: النحو الوافي ٢/٣١٦، وهو أبلغ من النفي والطف
موقعًا، يُنظر: التفسير القيم ١/١٦٥، ويجوز أن يُعطف عليه نفي، كما في قوله تعالى: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ
ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ (الروم ٢٩/٣٠).
(٣) الشيخ زادة ٣/٤١٥ .
(٤) تفسير الشعراوي ٥/٢٦٥٩ .
(٥) يُنظر: جواهر البلاغة ٢٣٨، ٢٤٢، وعلوم البلاغة ٢٣١ .
(٦) إعراب القرآن وبيانه ٣٢٦، ٣٢٧، والتحرير والتنوير ٥/٢٠٧، والآلوسي ٤/٢٣٨ .

هي عاطفة^(١)، وهو مردود؛ إذ لا يخفى ما فيه من ((تكلف مستغنى عنه، وكأن الداعي إليه الغفلة عن حكم الواو الداخلة على الجملة التذييلية، وتجوز أن تكون الجملة مقولاً لقول محذوف، أي: وقائلين: مَنْ أصدق من الله قِيلاً، فيكون عطفًا على خالد بن أدهي وأمر^(٢))).

٦ - دلالة دخول حرف الاستقبال على فعل الاستقبال.

((سوف)) حرف تنفيس، يختص بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، كالسين^(٣). وتأتي للتأكيد؛ وذلك إذا كان الفعل معها دالاً على الاستقبال^(٤)، ((إذ لا تؤكد علامة الاستقبال ما يراد به الحال))^(٥).

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى هذا الغرض، قال: ((ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل،...))^(٦). وقد ألمح السهيلي إليه تلميحاً قريباً من التصريح بقوله: ((وأما «سوف» فحرف، ولكنه على لفظ «السوف» الذي هو الشَّم^(٧) لرائحة ما ليس بحاضر وقد وُجِدَتْ رائحته، كما أنَّ «سوف» هذه - التي هي حرف - تدلُّ على أنَّ

(١) يُنظر: الألوسي ٤ / ٢٣٨ .

(٢) الألوسي ٤ / ٢٣٨ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني ٤٥٨، وقواعد اللغة العربية الكفاف ١ / ٣٣٤ .

(٤) وما قيل في ((سوف)) فإنه يُقال في ((السين))، يُنظر: المغني ١ / ١٨٥، ٨٦٩، روح المعاني

٣ / ٤٩٣، وتفسير الإيجي ٢ / ٩٥، وتفسير أبي السعود ٥ / ٢٣٧، ٤٥ .

(٥) حاشية الشهاب ٦ / ١٧٩ .

(٦) الكتاب ٣ / ١١٥، ويُنظر: الأصول ٢ / ٢٣٣ .

(٧) يُنظر: المخصّص ٣ / ٣١٤ .

ما بعدها ليس بحاضر، وقد عَلِمَ وقوعُهُ وانتَظَرَ أَبَانُهُ))^(١).

وفي تَبَعْنَا لِلْأَقْوَالِ وَجَدْنَا أَنَّ الْمَفْسِّرِينَ هُمْ أَكْثَرُ مَنْ صَرَّحَ بِهَذَا الْغَرَضِ^(٢).

وَمَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ الشَّيْخُ الْبَيْضَاوِيُّ عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٤: ١٥٢)، قَالَ: ((وتصديره بسوف؛ لتأكيد الوجد))^(٣)، وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ زَادُ وَجْهَ التَّأْكِيدِ بِقَوْلِهِ: ((ووجه كون «سوف» مفيداً للتأكيد أَنَّ صيغة يفعل موضوعة للاستقبال، كالحال. فدخول حرف الاستقبال عليها لا يكون إِلَّا لتأكيد إثبات مضمونها))^(٤).

وتوجيه قوله أَنَّ للفعل المضارع دالتين زمنيَّتين الحال والاستقبال^(٥). فإذا وَجَدْتُ قرينةً تدلُّ على الاستقبال في الفعل، فدخول «سوف» سيكون توكيداً للاستقبال؛ لَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِرَفْعِ دَلَالَةِ الْحَالِ عَنِ الْفِعْلِ الْمضارع؛ فيكون دالاً على الاستقبال^(٦)، هذا من جهة دلالة الزمانية.

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ، فَحَرْفُ الْإِسْتِقْبَالِ يُؤَكِّدُ مَضْمُونُ الْفِعْلِ بِوَقُوعِهِ وَتَحَقُّقِهِ. فقولك: أَنَا أَكْرَمُكَ غَدًا، يَحْتَمِلُ عَدَمَ الْإِيْفَاءِ، فَإِذَا قُلْتَ: سَوْفَ أَكْرَمُكَ غَدًا فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ لَزُومُ الْإِيْفَاءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ((سوف)) تَأْكِيْدُ لِلْوَعْدِ وَإِثْبَاتُ لَهُ^(٧)، وَلَعَلَّ عَدَمَ

(١) نتائج الفكر ٩٦.

(٢) الكشف ٤/٢٦٨، وزهرة التفاسير ١/٣٧٤٥، ٣٨٦٠، وتفسير أبي السعود ٣/١٨٨، والبحر المديد ٢/١٧٦، وروح البيان ٣/٩.

(٣) البيضاوي ضمن حاشية الشيخ ٣/٤٤٠.

(٤) الشيخ زاده ٣/٤٤٠ ط/ دار الكتب العلميَّة.

(٥) يُنْظَرُ: اللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ٢٣، وَعِلَلُ النَّحْوِ ١٤٣.

(٦) يُنْظَرُ: الْمَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ.

(٧) راجع هذه المسألة في: زهرة التفاسير ١/٣٧٤٥، ٣٨٦٠، وتفسير أبي السعود ٣/١٨٨، والبحر

الإيفاء كان علة لما ورد من قولهم: «هلك المسوفون»^(١)، والله تعالى أعلم.

إذن فحرف الاستقبال الداخل على فعل الاستقبال يدل على شيئين:

- تأكيد الاستقبال.

- وتأكيده حصوله ووقوعه.

والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى ٥/٩٣) ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ (١١) ﴿(الليل ٢١/٩٢)﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَمَا فَضَّجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء ٥٦/٤) ﴿وَيَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ وَأَرْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ (١٣) ﴿(هود ٩٣/١١)﴾.

٧- الحال الموطئة

وردت الحال الموطئة في كلام الشيخ زاده وهو يفسر قول البيضاوي: ((ويكون ﴿رُسُلًا﴾^(٢) موطئاً))^(٣)؛ إذ بين ماهيتها بقوله: ((والحال الموطئة مالا تكون مقصودة لنفسها. وإنما المقصود صفتها...))^(٤). وهي ضرب من أضرب الحال.

فقد قسمها النحويون تقسيمات مختلفة، منها: تقسيم بحسب قصدها لذاتها، وعدمه.

المديد ١٧٦/٢، روح البيان ٩/٣.

(١) يُنظر: روح البيان ٤/١٨٥.

(٢) ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١٦٥) ﴿(النساء ٤/١٦٥)﴾.

(٣) تفسير البيضاوي ضمن حاشية الشيخ زاده ٤٤٩/٣ ط / دار الكتب العلمية. و((رسلاً)) من قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ (النساء ٤/١٦٥).

(٤) الشيخ زاده ٤٤٩/٣-٤٥٠ ط / دار الكتب العلمية.

وهي فيه قسمان: مقصودة وهو الغالب، وموطئة^(١).

أمّا المقصودة فتكون مشتقة، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، وجامدةٌ وهي ضربان: مؤوَّلةٌ بالمشتق، نحو: بعته يدا بيد، وغير مؤوَّلة بالمشتق، نحو: هذا مالكَ ذهبًا وهذه جبتك خَزًا^(٢).

وأما الحال الموطئة، بكسر الطاء أو فتحها^(٣): فهي الاسم الجامد الموصوف بصفة^(٤) هي الحال في الحقيقة؛ فكأنَّ الاسم الجامد وطأ الطريق ومهَّده لما هو حالٌ على التحقيق^(٥)، بسبب مجيئه قبله، ألا ترى أنَّ رجلاً من قولك: ((مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا))، ليس هو المقصود بالكلام؛ لأنَّ الرجوليَّة مفهومةٌ من قولك: ((بِزَيْدٍ))، وإنَّما المقصود وصفه بالصَّلاح الذي لأجله تأسَّس قولك وكلامك!، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٦) (الأنبياء ٩٢/٢١)، وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٧) (مريم ١٩/١٧). وهذا ما أراده صاحبنا بقوله: ((والحال الموطئة ما لا تكون مقصودةً لنفسها.

(١) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه ٧٨، والمغني ١/ ٦٠٦، وشرح الأشموني ٤٤/ ٢.

(٢) ويُنظر: المغني ١/ ٦٠٥.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه ٤٧١. فإذا قلنا موطئة بكسر الطاء، فهذا يعني أنَّ ما بعدها هو المقصود، لأنَّ الحال عندئذ ((تُمَهِّدُ الذَّهْنَ وَتُهَيِّئُهُ لِمَا يَجِيءُ بَعْدَهَا مِنَ الصِّفَةِ الَّتِي لَهَا الْأَهْمِيَّةُ الْأُولَى دُونَ الْحَالِ)). النحو الوافي ٢/ ٣٧٣. فهي وسيلةٌ إلى النعت الذي بعدها. أمّا إذا قلنا: موطئة بفتح الطاء، فهذا يعني: أنَّ الاسم الجامد لما وُصفَ بما يجوز أن يكون حالاً صَحَّ أن يكون حالاً، لأنَّ الأصل في الحال أن تكون مشتقة. يُنظر: الدر المصون ٢/ ١٩٧، و٤/ ١٦١، واللباب في علوم الكتاب ٣/ ١١٥. (٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٧، وشرح الأشموني ٦/ ٢. (٥) يُنظر: شرح الرضي ٢/ ٣٢.

(٦) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١١٦، والنكت في القرآن الكريم ٣٥٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٢٦.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن العظيم المنسوب لـ زكريّا ٣٨٢، والجدول في إعراب القرآن ١٦/ ٢٨١.

وإنما المقصودُ صفتُها...)).

والحال الموطئة من الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً^(١).

والفرق بينها وبين الجامدة غير الموطئة أنَّ غير الموطئة تؤوّل بالمشتق، وهذه لا تؤوّل؛ وهذا يعني أنَّ وصفها ليس الشرط الوحيد، وإنَّما يجب أن تكون غير مؤولةً أيضاً. ومَّا احتمل الحالين، قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف ١٢ / ٢) . فـ ((قرآنًا)) حال^(٢)، و((عربياً)) صفتُها، ((وحيثُذ فهي إمَّا موطئة أو غير موطئة، لأنَّها - إن أُبقيت على جمودها من غير تأويل بالمشتق - فهي موطئة؛ لأنَّ المقصود بالحالية وصفها، إذ هي لا تُبين هيئته، وإن أُوِّلت به فغير موطئة؛ لأنَّ معنى التوطئة أنَّها تُبين أنَّ ما بعدها هو المقصود بالحالية لا أنَّها حالٌ موصوفة؛ لعدم دلالتها على الهيئته))^(٣).

٨- الإضمار قبل الذكر في باب التنازع

التنازع بابٌ معقّدُ الآراء ومتشعبُ الأفكار والتُّقُول، ومسائله كاسمه، وممَّا فيه من المسائل التي اختلفت فيها الآراء والأقوال (الإضمار قبل الذكر)، ويكون ذلك إذا تنازع عاملان في معمولٍ أعملنا فيه الثاني وفاقاً للبصريين، وهذا المعمول يكون مطلوباً للأوّل إمَّا فاعلاً أو نائبَ فاعل^(٤)، أو أنَّه مطلوبٌ مفعولاً^(٥).

(١) يُنظر: شرح الرضي ٣٢ / ٢ .

(٢) وهناك توجيهات غير التي ذكرت، راجع في إعرابها: حاشية الشهاب ١٥١ / ٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧ / ٤، ومشكل إعراب القرآن ٦٣٩ / ٢، والتبيان في إعراب القرآن ٧٢٠ / ٢، وغرائب القرآن ٤٧ / ٦، والإعراب المحيط ١ / ٦ .

(٣) حاشية الشهاب ١٥١ / ٥ .

(٤) يُنظر: النحو المصفّى ٧٠١ .

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد ٦٤٠ / ٢ .

فَإِنْ كَانَ فَاعِلًا ^(١)، فَالْبَصْرِيُّونَ يَضْمُرُونَ فِيهِ مَرْفُوعًا مُطَابِقًا لِلْأَسْمِ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ، فِي الْإِفْرَادِ وَالثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَتَقُولُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَضَرَبَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَضَرَبُونِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَضَرَبْتَنِي وَأَكْرَمْتُ هِنْدًا، وَضَرَبْتَانِي وَأَكْرَمْتُ الْهِنْدَيْنِ، وَضَرَبْنِي وَأَكْرَمْتُ الْهِنْدَاتِ ^(٢). وَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ فِي اللَّفْظِ وَالرَّتَبَةِ ^(٣)؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِضْهَارِ يُوْدِي إِلَى الْحَذْفِ. وَالْحَذْفُ هُنَا مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ عَمْدَةٌ. وَالْعَمْدَةُ لَا يُحْذَفُ.

أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ مَفْعُولًا، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عَمْدَةٍ ^(٤)، فَإِنْ كَانَ عَمْدَةً، كَأَنْ يَكُونَ فِي بَابِي ظَنَّ وَعِلْمٍ ^(٥) فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِضْهَارُ أَيْضًا لَكِنْ يُوْتَى بِهِ مُؤَخَّرًا؛ وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ:

- ١- أَنْ يُؤْمَنَ مِنَ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، أَوْ حَذْفِ مَا هُوَ عَمْدَةٌ ^(٦).
 - ٢- أَوْ أَنْ حَذَفَهُ يَوْجِعُ فِي لِبْسٍ، نَحْوُ: اسْتَعْنَتْ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَضْمُرْ لَا يُعْلَمُ إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُسْتَعَانًا بِهِ أَوْ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ: رَغِبْتُ وَرَغِبَ عَنِّي زَيْدٌ فِيهِ ^(٧).
- وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ حَذْفِ هَذَا الضَّمِيرِ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: ((وَهُوَ

(١) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٢٠، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لِنَائِبِ الْفَاعِلِ حُكْمَ الْفَاعِلِ.

(٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٠٥/١، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ١٩٧.

(٣) يُنْظَرُ: مَعْجَمُ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٢٠.

(٤) يُنْظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢/٦٤٠.

(٥) يُنْظَرُ: الشَّيْخُ زَادَةُ، ط مُحَمَّدًا زَمِيرٌ ٢/٨٦.

(٦) يُنْظَرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢/٦٤١.

(٧) يُنْظَرُ: شَرْحُ الْفَاكِهِيِّ عَلَى الْقَطْرِ ٢/٦٨، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ ٢/١٠٦.

الصحيح لأنه حذف لدليل^(١)، وقيل: يضمّر مقدّماً^(٢)، وقيل: يظهر^(٣).
وإن كان غير عمدة، نحو أن تقول: «ضربت وضربني زيد» وجب الحذف وامتنع
الإضمار، فلا تقول: ضربته وضربني زيد؛ وذلك لأنّ المعمول فضلة لا موجب لعود
الضمير إليه^(٤). ولم يوجب ابن مالك حذفه، بل جعله أولى^(٥).

ومن إثباته قول الشاعر:

إذا كنت تُرضيه ويُرضيك صاحبٌ جَهَارًا فكن في الغيب أحفظ للود^(٦)
إذ تقدم عاملان: «ترضيه ويرضيك»، وتأخر معمول واحد «صاحب» وقد أعملَ
العامل الثاني «يرضيك» في المعمول المتأخر فرفعه على الفاعلية، على الرغم من إعماله
العامل الأول «ترضيه» في ضميره مذكورًا، ولم يُحذف للضرورة - عند الجمهور - مع أنّه
فضلة، وفيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة^(٧).

فعند الجمهور الإضمار قبل الذكر واجب إذا كان المطلوب فاعلاً، وممتنع إذا كان
المطلوب مفعولاً غير عمدة في الأصل.

وقد تعرّض صاحبنا الشيخ زاده إلى هذه المسألة عند تفصيله لقول الشيخ البيضاوي:

-
- (١) أوضح المسالك ٢/ ١٧٧، والتصريح ١/ ٤٨٧.
(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٨، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٧، والتصريح ١/ ٤٨٦.
(٣) يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ١٧٧.
(٤) يُنظر: توضيح المقاصد ٢/ ٦٤٠، وتعجيل الندى ١/ ١٦٤.
(٥) يُنظر: التسهيل ٨٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤١، والتصريح ١/ ٣٢٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٩، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٤٠، والمغني ١/ ٤٣٨، وضياء السالك ٢/ ١١٤.
(٧) يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٤، وشرح التصريح: ١/ ٣٢٢.

((يستفتونك، أي: في الكلالة حُذِفَ لدلالة الجواب عليه))^(١)، قال: ((قوله، أي: في الكلالة، إشارة إلى أن قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾، و﴿يُفْتِيكُمْ﴾^(٢) تنازعا في لفظ ((الكلالة)) وأعمل فيه الثاني على ما اختاره البصريون^(٣)؛ فإنهم ذهبوا إلى أن التنازع إن كان في الفاعلية، نحو: ضربني وأكرمني زيدُ يُعْمَلُ الفعل الثاني ويُضمَرُ فاعلُ الأوّل فيه بناءً على أن حَذَفَ الفاعل أَشْنَعُ من الإضمار قبل الذكر، وإن كان التنازع في المفعولية كما في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَفْرَأْ وَأَكْنِيبَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٥) يُعْمَلُ الثاني أيضًا ويُحذف مفعولُ الأوّل؛ لأنّه فضلة، فيُحذف حذرًا من الإضمار قبل الذكر، فإنّ ذلك وإن كان مُغْتَفَرًا في الفاعل لكنّه غير مُغْتَفَرٍ في المفعول^(٦) فيُصارُ إلى الحذف...))^(٧). فعلى هذا يكون الشيخ زاده قد مال صوب رأي البصريين مبتعدًا عن رأي الكوفيين الذين منعوا الإضمار قبل الذكر، ولأجل هذا منعوا إعمال الثاني إذا طَلَبَ الأوّل مرفوعًا، واختاروا إعمال الأوّل إذا طلب منصوبًا. فلا يكون الاختلاف في الترجيح إلّا مع طَلَبِ الأوّل منصوبًا^(٨)، ولكلٌّ من الفريقين حُجْجُه ومؤيّدوه^(٩).

(١) الشيخ زاده ٤٥٨/٣ ط / دار الكتب العلمية.

(٢) (النساء ٤/ ١٧٦).

(٣) يُنظر: البحر المديد ١/ ٦٠٠، وسلسلة التفسير ٢٣/ ١٨، واعراب القرآن للباقولي ٦٧٩.

(٤) (الحاقة ٦٩/ ١٩)، ويُنظر: الكشف ٤/ ٦٠٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٨ هامش المحقق، وحاشية الشهاب ٢/ ٣٣٩.

(٥) (الكهف ١٨/ ٩٦)، ويُنظر: الرازي ٣٠/ ٦٢٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٧، وتفسير البيضاوي ٢٩٣/ ٣.

(٦) يُنظر: شرح قطر الندى ١٩٩.

(٧) حاشية الشيخ زاده ٤٥٨/ ٣.

(٨) توضيح المقاصد ٢/ ٦٣٥.

(٩) يُنظر: حاشية الخصري ١/ ٣٦٩، وجامع الدروس العربية ٣/ ٢٦.

ومن حجج البصريين لإضمار الفاعل قبل ذكر ما يعود عليه:
- أن هذا المعمول عمدة، والعمدة حذفه ممتنع، فإذا كان الإضمار شنيعاً فالحذف أشنع؛ فلذلك يُصار إلى الإضمار .
- أن الإضمار قد عاد على لفظ متأخر في غير هذا الباب، نحو: رَبُّهُ رَجُلًا، و(رجلاً): تمييز، ورُبُّهُ التمييز التأخير، والضمير في (رَبُّهُ)، عائِدٌ عليه وهو متأخر لفظاً ورتبة^(١)، ومثله:

« نِعَمَ فَتًى »؛ إذ فاعل (نِعَم) يعودُ على «فتى» وهو تمييز، فعاد على متأخر لفظاً ورُبُّهُ، وجاء الإضمار قبل الذكر في باب المبتدأ أيضاً، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾، (الإخلاص ١١٢ / ١) بإضمار ضمير الشأن^(٢).

وبحث فيه اللقاني بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملاً ثم مفصلاً؛ ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً. قال الصبان: ((ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل))^(٣).

- أن الإضمار قبل الذكر في التنازع قد ورد في كلام العرب نثراً وشِعراً، فالتثنية نحو قول بعض العرب: ((ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)) بنصب «قَوْمَكَ»^(٤)، والشعر كقوله: جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لَغَيْرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ^(٥) فَأَعْمَلَ الشَّاعِرُ الثَّانِي وَهُوَ ((لَمْ أَجِفْ)) فِي ((الْأَخِلَاءِ)) فَنَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ،

(١) يُنظر: شرح الشذور للجوجري ٢٨٦/١.

(٢) يُنظر: شرح الشذور للجوجري ٢ / ٧٤٤ هامش المحقق .

(٣) حاشية الصبان ١٥١ / ٢ .

(٤) يُنظر: الكتاب ٨٩ / ١، وتوضيح المقاصد ٦٣٥ / ٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٦٤٥ / ٢، وتوضيح المقاصد ١٣٢ / ١، والمغني ٦٣٥ / ١، والجمع ٢٦٩ / ١،

وبغية الإيضاح ١٣٤ / ١ .

وَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ فِي ضَمِيرِهِ، وَهُوَ ((وَإِذَا الْجَمَاعَةُ))، وَأَثْبَتَ الضَّمِيرَ؛ وَإِنْ عَادَ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرَتَبَةً^(١).

وَمِمَّا احْتَجَّ بِهِ لِلْكَوْفِيِّينَ:

- أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَغْنِي فِي كَلَامِهَا عَمَّا يُعْلَمُ لَوْ حُذِفَ، وَلَوْ كَانَ عَمْدَةً. وَلِهَذَا شَوَاهِدُ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَمَا قَالَه الْكَسَائِيُّ لَيْسَ بِبَعِيدٍ.

- أَنَّ الَّذِي دَعَا الْكَسَائِيَّ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ لَمْ يُحْذَفْ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ الْمُتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً، وَذَلِكَ قَبِيحٌ.

- وَمِمَّا يُزَيِّدُ الْحَذْفَ قَوْلُهُ:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ^(٢)
(فَهُوَ لَا يُضْمَرُ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ. وَلَوْ أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ وَأَعْمَلَ الثَّانِي لَقَالَ:
(تَعَفَّقُوا بِالْأَرْضَى وَأَرَادَهَا رَجَالٌ))، وَلَوْ أَضْمَرَ فِي الثَّانِي وَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ، لَقَالَ: ((تَعَفَّقَ
بِالْأَرْضَى وَرَادُوهَا رَجَالٌ))^(٣).

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ الصَّبَانِ: ((وَفِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ مَا حُكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ مِنْ أَنَّهُ يَحْذِفُ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ بَاطِلٌ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مُسْتَتَرٌّ فِي الْفِعْلِ مَفْرُودٌ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا قَالَه يَسٌ))^(٤)، فَعَلَى هَذَا النِّقْلِ يَكُونُ الْكَسَائِيُّ - وَهُوَ كُوفِيٌّ - مُوَافِقًا

(١) يُنْظَرُ: تَعَجِيلُ النَّدَى ١/١٦٤، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢/٦٣٩، وَمَعْجَمُ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ ٢٢٠.

(٢) الْمَفْضَلِيَّاتُ ٣٩٣، وَالْحَيَوَانُ ٢/٢٩٣، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢/١٧٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/٤٥٧، وَضِيَاءُ السَّالِكِ ٢/١١٢.

(٣) جَامِعُ الدَّرُوسِ الْعَرَبِيَّةِ ٣/٢٦، وَيُنْظَرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٢/١٧٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/٤٥٧، وَالتَّصْرِيحُ ١/٤٨٥.

(٤) حَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٢/١٥٠، وَيُنْظَرُ مِنْهُ: ٢/١٥١، وَالتَّصْرِيحُ ١/٤٨٥، وَحَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١/٣٧٠-٣٧١.

للبصريين في الإضمار قبل الذكر لكن الضمير عنده مستتر بخلاف البصريين، فإن الضمير عندهم إذا عاد على غير المفرد فهو ظاهر، والله تعالى أعلم .

- ثانيًا: المسائل الإعرابية.

١ - توجيه النصب في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾.

قال البيضاوي في إعراب ((والمقيمِينَ الصلاة)) في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء ٤/ ١٦٢): ((والمقيمِينَ الصلاةَ» نصبٌ على المدح إن جعل «يؤمنون» الخبر لا «أولئك» ..))^(١). إه، وقد شرح الشيخ زاده قول البيضاوي هذا مبنيًا شرط النصب على المدح، والعلة في ذلك، قال: ((فَإِنَّ «أُولَئِكَ» إِنْ جُعِلَ خَبْرًا لِلرَّاسِخِينَ لَا يَجُوزُ كَوْنُ «المقيمِينَ» منصوبًا على المدح؛ لأنَّ النصبَ على المدح أنَّها يكون بعد تمام الكلام لا في أثناءه، وأمَّا إذا تمَّ الكلام بقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾، فحينئذٍ يجوز نصبه على المدح، فإنَّك إذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ الكريم، فلك أن تجرَّ الكريم بكونه صفة لزيد، ولك أن تنصبه على تقدير «أعني»، وإن شئتَ رفعتَه على تقدير هو الكريم، ويسمى مثله مرفوعًا على المدح ...))^(٢). ثم استدرك الكلام بقوله: ((ولقائل أن يمنع عدم جواز الاعتراض بالمدح بين المبتدأ، والخبر، ويطلب الدليل على امتناعه))^(٣).

وإذا راجعنا هذه الآية في المظان التي تناولتها، وجدنا أنَّ الأقوال قد اختلفت في ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾، فمنَّ النَّاس من أنكر وجود هكذا قراءة، وعدَّ النصب خطأ من

(١) تفسير البيضاوي ١٠٩/٢، والشيخ زاده ٤٤٨/٣ ط / دار الكتب العلميَّة.

(٢) الشيخ زاده ٤٤٨/٣ ط / دار الكتب العلميَّة.

(٣) نفسه ٤٤٨/٣ ط / دار الكتب العلميَّة.

الكاتب^(١)، وإنكار هذه القراءة بَاطِلٌ، لَا يَشْكُ فِي بُطْلَانِهِ مَنْ عِنْدَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ؛ ((لأنَّ الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوةً في اللغة، فلا يُظَنُّ بهم أنَّهم يُدرِّجون في القرآن ما لم يُنزَّلَ))^(٢).

وأما المثبتون لها، فقد اختلفوا في تخرجها على سِتَّةِ أقوال:

١ - أحدها قول سيبويه^(٣) (رحمه الله) - وبه قال عددٌ من نحوِّي البصرة الكوفة^(٤)، كيونس، والفرَّاء^(٥) - : إِنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْمَدْحِ^(٦)؛ ويسميه البيانيون اختصاصاً^(٧)، والفعل محذوفٌ وجوباً^(٨)، والتقدير: واذكر المقيمين^(٩). قال النحاس: ((وهذا أصحُّ ما قيل

-
- (١) يُنظر: البحر المحيط ٣/ ٣٩٥، ٣٩٦، والكشاف ١/ ٥٨٢، والدر المصون ٤/ ١٥٥.
- (٢) الجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٣، ويُنظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٩٧، والكشاف ١/ ٦٢٣، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/ ٣٢٢، وتفسير البغوي ٢/ ٣١٠.
- (٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٦٦.
- (٤) يُنظر: تفسير الطبري ٩/ ٣٩٥، والجمل في النحو ٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٢.
- (٥) يُنظر: معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٠٦، ١٠٨.
- (٦) الخازن ١/ ٤٤٨.
- (٧) قال الزمخشري: محلُّه النصب على الاختصاص، يُنظر: الكشاف: ١/ ٥٨٢، وقد رُدَّ بأنَّ الاختصاص إنما يكون بعد ضمير المتكلم، نحو: ((نحن - معاشر الأنبياء - لا نُورَثُ)) الباب في علوم الكتاب ٥/ ٦٠، وتفسير الثعلبي ٤/ ٣٥٩. قال شهاب الدين: لا يعني الزمخشريُّ الاختصاصَ المبوَّبَ له في النحو، نحو: نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - لا نُورَثُ، إنما على النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسمُّونَ هذا النحوَ اختصاصاً)). الباب في علوم الكتاب ٥/ ٦٠، وكذا قال السَّاقِسيُّ.
- يُنظر: نواهد الأوبكار ٢/ ٤٩٧. قال ابن هشام الأنصاري: ((للبانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري: يستعمل بعضها))، مغني اللبيب ١/ ٥٢١، ونواهد الأوبكار ٢/ ٣٢٢.

(٨) يُنظر: الكتاب ٢/ ٦٦، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٦.

(٩) يُنظر: الكتاب ٢/ ٦٦، والمدارس النحوية ٤٠.

في «المقيمين»^(١). وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف^(٢)، والقطع لا يكون في العطف، إنما ذلك في النعوت، وحكى أبو جعفر محمد بن جرير الطبري أن النصب على المدح بعيد؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر ((الراسخون)) في ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، فلا ينتصب ((المقيمين)) على المدح^(٣). فأما ما حكاه ابن عطية من أن القطع ممتنع؛ من أجل حرف العطف فمردود بما أنشده سيويه من قوله:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوةٍ عَطَلٍ وَشُعْثًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي^(٤)
فَنَصَبَ ((شُعْثًا)) وهو معطوف^(٥).

وأما ما حكاه الطبري من أنه - أعني النصب على المدح - بعيد؛ لكون الخبر في ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، فمردود أيضا بأن الذي يجعل ((المقيمين)) منصوبًا على المدح فهو حتمًا يجعل الخبر ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾^(٦).
٢- والثاني قول الكسائي، والخليل^(٧)، والزجاج^(٨): إن ((المقيمين)) معطوف على

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٠، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ١٤، والفتح القدير ١/ ٦١٩.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ٧/ ١٢٢، والدر المصون ٤/ ١٥٣.

(٣) تفسير الطبري (جامع البيان) ت: شاکر ٩/ ٣٩٥.

(٤) الكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٦، ٣/ ٢٨٥، والجمل في النحو ٩٢، والخزانة ٢/ ٤٢٦، وبغية الإيضاح ١/ ١٠٨، والرواية في العقد الفريد ٦/ ٣٤٢: ويأوى إلى نسوة بائسات ... وشعث مرضيع مثل السعالى

(٥) الدر المصون ٤/ ١٥٣، ومعاني القرآن للفرأء ٣/ ٢١٦-٢١٧، وروح المعاني ٣/ ١٩٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٨٥، وشرح التصريح ٢/ ١٢٥.

(٦) يُنظر: الدر المصون ٤/ ١٥٣، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ١٢٢.

(٧) يُنظر: فتح القدير ١/ ٦١٩.

(٨) معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/ ١٣٠.

((ما)) في ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ وهو ما جَوَّزه السَّيرافي^(١)، واختاره المبرِّد، ومحمد بن جرير الطبري^(٢).

وعلى هذا يكون توجيه ((معنى «المقيمين الصلاة» إلى الملائكة. فيكون تأويل الكلام: والمؤمنون منهم يؤمنون بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ، يا محمد، من الكتاب «وبما أُنْزِلَ من قبلك»، من كتبى، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة. ثُمَّ يرجع إلى صفة «الراسخين في العلم»، فيقول: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر))^(٣).

والثالث قول بعضهم: إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى نَفْسِ الظَرْفِ، فيكون على حَذْفِ مضاف أي: ومن قَبْلِ المقيمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ^(٤).

٣- والرابع والخامس قول بعض الكوفيَّين: إِنَّهُ عُطِفَ عَلَى الْكَافِ الَّتِي فِي ((قَبْلِكَ))، أي: من قَبْلِكَ ومن قَبْلِ المقيمين^(٥)، ويجوز أن يكون معطوفاً على الكاف التي في ((إِلَيْكَ))^(٦).

٤- وأما سادس الأقوال فإنه يوجَّهه بأنَّه عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ فِي ((مَنْهُمْ))، أي: منهم ومن المقيمين^(٧).

(١) المدارس النحوية ١٤٩.

(٢) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٥٢٧/٢، وجامع البيان في تفسير القرآن ٣٩٧/٩.

(٣) تفسير الطبري (جامع البيان) ت: شاكر ٣٩٧/٩.

(٤) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب ١٢٢/٧، والدر المصون ١٥٣/٤.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٣٧٩/٢.

(٦) يُنظر: الإنصاف ٣٧٩/٢.

(٧) يُنظر: تفسير الطبري ٣٩٧/٩، وتفسير الثعلبي ٤١٤/٣.

والأقوال الثلاثة الأخيرة لا تجوز عند البصريين^(١)؛ لأنَّ فيها عطفٌ مُظهِرٌ على مُضْمَرٍ مخفوضٍ من غيرِ إعادةِ الخافضِ^(٢). فإن جعلته على تقدير: ((قبل)) محذوفاً لدلالة ((قبلك)) عليه جاز هذا التقدير عندهم؛ لتجوزهم: ((ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً))، على تقدير: ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً^(٣)، وإن جعلته على تقدير: ((من، أو إلى)) وحذفَ الجارَّ لدلالة ما قبله عليه امتنعت المسألة عندهم وجازت عند غيرهم^(٤)، والله تعالى أعلم.

وبعدُ فالذي يبدو أنَّ جميع الأقوال في ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ - وإن اختلفت في مقدار قوتها وضعفها - فهي صالحة للأخذ بها، والتعويل عليها، لكن قول سيبويه ومن وافقه الأقوى؛ وذلك لأنَّه قد اجتمع شرطان، وهما: أنَّ النعت المتقدم قد طالت صلته، وأنَّ فيه مدحاً^(٥). ولكن لا يكون النصب على المدح إلا بعد تمام الكلام^(٦).

وعلى هذا يكون ارتفاع ((المؤثنون)) على إضمار ((هم)) على سبيل القطع إلى الرفع. ولا يجوزُ أن يعطفَ على المرفوع قبله؛ لأنَّ النعت إذا انقطع في شيءٍ منه لم يعد ما بعده إلى إعراب المنعوت، وهذا القطع لبيان فضل الصلاة والزكاة، فكثُر الوصفُ بأنَّ جعلَ في جمل^(٧).

(١) يُنظر: روح المعاني ١٥/٦.

(٢) يُنظر: الكامل للمبرِّد ٣/٣٠، والجامع لأحكام القرآن ٦/١٣، وتفسير الطبري ٩/٣٩٧.

(٣) يُنظر: كتاب سيبويه: ١/٦٦، والأصول ٢/٢٥٤، والمفصل ١٣٧، والإنصاف ٢/٣٨٦، وأصواء البيان ٤/٢٩١، وتفسير الراغب ٤/٢٢٧، ونزع الخافض ٣٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/٩٧٤.

(٤) يُنظر: الخصائص ١/٢٨٦، ٣/١٥٣، واللباب في علوم الكتاب ٦/١٤٦، والمقرب ٢٨٩.

(٥) يُنظر: الملححة في شرح الملححة ٢/٧٣٣، وتفسير الثعلبي ٣/٤١٤.

(٦) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢١٢، ٢/٢١٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢/١٥٢٧، والتبيان للعكبري ١/٤٠٧، والبحر المحيط ٣/٣٩٥، ٣/٣٩٦، والدر المصون ٤/١٥٣، وغرائب التفسير ١/٣١٢، واللباب في علوم الكتاب ٧/١٢٢.

(٧) يُنظر: البحر المحيط ٤/١٤٣، والدر المصون ٤/١٥٣.

وبعدَ عرضِ الآراءِ والأقوالِ في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بِإِيجَازٍ غَيْرِ مَخْلٍ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى – لَمْ يَبْقَ لَنَا إِلَّا أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ زَادَهِ: ((ولقائل أن يمنع عدمَ جوازِ الاعتراضِ بالمدحِ بينَ المبتدأِ، والخبرِ، ويطلبُ الدليلَ على امتناعه))، فقوله هذا يُجْتَنَّبُ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْدِلُ عَنْ إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْمَنْعُوتِ بِنَعْتٍ فِي نَعْتِهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ خَبَرِهِ^(١)، وكَأَنَّ الصِّفَةَ الْمُقْطُوعَةَ إِذَا وَقَعَتْ أَذْنَتْ بِتَمَامِ الْكَلَامِ، وانْقِضَاءِ أَجْزَائِهِ.

وما قِيلَ فِي الْمَدْحِ يَقَالُ فِي الذَّمِّ أَيْضًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدْحَ وَالذَّمَّ قَانُونُهُمَا وَاحِدٌ^(٢).

وَمِنَ الذَّمِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ١١١ / ٤)، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ ﴿حَمَّالَةً﴾ مَنْصُوبًا عَلَى الذَّمِّ^(٣)؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ ﴿وَأَمْرَأَتُهُ﴾ مَعْطُوفَةً عَلَى الضَّمِيرِ فِي ﴿سَيَصِلَى﴾، أَي: سَيَصِلَى هُوَ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ، أَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ مَبْتَدَأً وَ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ (المسد ١١١ / ٥) الْخَبَرُ، فَيَمْتَنِعُ كَوْنُ ﴿حَمَّالَةً﴾ ذَمًّا؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَضَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ.

وَمَّا يَجْدُرُ ذَكَرُهُ أَنَّ لَلْفِظِ دَوْرًا فِي مَعْرِفَةِ الْمَدْحِ مِنَ الذَّمِّ، فَمِثَالُ الْمَدْحِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة ١ / ٢)، وَمِثَالُ الذَّمِّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل ٩٨ / ١٦)^(٤)، فَالْمَدْحُ أَوِ الذَّمُّ إِنَّمَا يَحْدَدُهُمَا اللَّفْظُ، وَالسِّيَاقُ. فَكُلُّ مَوْضِعٍ وَرَدَ فِيهِ الْقَطْعُ عَلَى الْمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ خِلَالِ اللَّفْظَةِ وَالسِّيَاقِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْبِغُ السَّمَكُوتِ وَالْأَرْضُ وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾

(١) يُنْظَرُ: الْخَصَائِصُ ٣ / ٢٦١، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٩ / ٣٩٦، وَالْخَازَنُ ١ / ٤٤٨ .

(٢) يُنْظَرُ: غَرَائِبُ التَّفْسِيرِ ١ / ٣١٢ .

(٣) يُنْظَرُ: مَعَانِي الْأَخْفَشِ ٢ / ٥٨٨، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣ / ٢٨٦ .

(٤) يُنْظَرُ: الْإِتِّخَابُ لِكَشْفِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ ٤٦ .

(البقرة ٢/ ١١٧) على قراءة النصب^(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (آل عمران ٣/ ١٦)^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قَالِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَنِيُّ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران ٣/ ١٨)^(٣)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ (الهمزة ٤/ ١٠٢)^(٤)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (غافر ٤٠/ ٧٠)^(٥)، وقوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا قَتِيلًا﴾ (الأحزاب ٣٣/ ٦١)^(٦).

٢- إعراب ((غير)) بالرفع من ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾^(٧).

قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (النساء ٤/ ٩٥): ((«غيرُ أُولِي الضَّرَرِ» بالرفع صفة للقاعدين؛ لأنَّه لم يقصد به قومٌ بأعيانهم، أو بدَلُ منه))^(٨). وقد فسَّرَ الشَّيْخُ زاده قولَ البيضاويِّ هذا بأنَّه جوابُ سؤالٍ مفاده: ((كيف جاز كونه صفةً للقاعدين. والقاعدون معرفة، وكلمة ((غير)) لا تتعرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلافُ الصفةِ والموصوفِ تعريضاً وتنكيراً))^(٩)؟
قال: ((وتقريرُ الجوابِ أنَّه ليس المرادُ بالقاعدين حصَّةً معيَّنةً من جنس المتقاعدين

(١) يُنظر: تفسير ابن عرفة ١/ ١٦٣، واللباب في علوم الكتاب ٢/ ٤٢٢.

(٢) يُنظر: التقييد الكبير ١/ ٤٧٠، وتفسير الراغب الأصفهاني ٢/ ٤٥٨.

(٣) يُنظر: لتقييد الكبير ١/ ٤٨٠، والبحر المحيط ٣/ ٦١.

(٤) يُنظر: غاية الأمان ٤٣٧، وفتح البيان ١٥/ ٣٨٢.

(٥) يُنظر: فتح البيان ١٢/ ٢١٢، وتفسير أبي السعود ٧/ ٢٨٤.

(٦) يُنظر: غرائب التفسير ٢/ ٩٢٣، وتفسير الطبري ٢٠/ ٣٢٨.

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحَمْزَةُ (غيرُ أُولِي الضَّرَرِ) برفعِ الرَّاءِ يُنظر: السبعة في القراءات

٢٣٧، والحجَّة في القراءات السبع ١٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٤.

(٨) تفسير البيضاوي المطبوع ضمن حاشية الشيخ زاده ٣/ ٣٩٠ ط/ دار الكتب العلميَّة.

(٩) الشيخ زاده ٣/ ٣٩٠ ط/ دار الكتب العلميَّة.

الحرب بأن يكون اللام فيه لتعريف العهد الخارجي ولا جميع أفراد ذلك الجنس بأن يكون اللام فيه للاستغراق؛ لأنَّ بعض القاعدين يساوي المجاهدين في الأجر والثواب وهم أصحاب الأعذار الذين ما حبسهم عن الغزو إلا العذر... فتعيَّن أنَّ اللام فيه للعهد الذهني، والمعرَّف بهذا التعريف شبه نكرة فيوصف كما توصف النكرة ألا يرى أنَّ ((اللَّيْم)) وُصِفَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ^(١) في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي^(٢)
ويمكن أن يقال في الجواب عنه: إنَّ ((غيراً)) قد تعرَّف إذا وقعت بين ضدين كما في قولك: عليك بالحركة غير السكون. وجعلهُ بدلاً لا يحوج إلى مثل هذا التكليف؛ فيكون أظهر من جعله صفةً^(٣).

وتفصيلُ المسألة أنَّ النحاة اختلفوا في ((غير)) من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾. فقال قومٌ منهم الأخفش: هي صفة^(٤). وفائدة النعت تخصيصُ القاعدين بالصفة؛ ليتحصَّل الاستدراك^(٥). والمعنى: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ الْمُغَايِرُونَ لِأُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ، ونظيره قوله: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ﴾^(٦) (النور ٢٤/٣١).

(١) يُنظر: الكشف ١٤-١٥، وحاشية الصبان: ٣/ ٢٦١-٢٦٢.

(٢) فيه روايتان (أمر، ومررت) الدرر ١/ ١٠، والكتاب ٣/ ٢٤، والأصمعيات ١٢٦، وجمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠.

(٣) حاشية الشيخ زاده ٣/ ٣٩٠-٣٩١ ط/ دار الكتب العلميَّة.

(٤) يُنظر: معاني الأخفش ١/ ٢٦٤، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣٤٣، والمفصل ٩٩، وبحر العلوم ١/ ٣٣٠، والمحزر الوجيز ٢/ ١١٥، وتفسير الرازي ١١/ ١٩٢، والتحرير والتنوير ٢/ ٢٩٢.

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز ٢/ ١١٥.

(٦) تفسير الرازي ١١/ ١٩٢.

وَجَعَلَ ((غير)) صفةً هو مذهب سيويه^(١). ((ولا بُدَّ من تأويل ذلك؛ لأنَّ ((غيراً)) لا تتعرَّف بالإضافة^(٢)، ولا يُجوز اختلاف النَّعتِ والمنعوتِ تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إمَّا بأنَّ القاعدين لما لم يكونوا ناساً بأعيانهم، بل أُريدَ بهم الجنس، أشبهوا النكرة فوصفوا كما تُوصَفُ^(٣)، فـ ((أل)) فيه جنسيَّة^(٤).

وإمَّا بأنَّ «غيراً» قد تتعرَّف إذا وقعت بين ضدين^(٥)؛ فلم يكن فيها إبهامٌ لتعيينها ما تضاف إليه^(٦).

والتأويل الأول يَضَعُ بما نُقِلَ عن الرضي ((أنَّ المعرَّف باللام المبهم وإن كان في حُكم النكرة لكنَّه لا يوصَفُ بما توصَفُ به النكرة، بل يتعيَّن أن تكون صفته جملةً فعليةً فعلها مضارعٌ))^(٧)، كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي^(٨)
ومعلوم: أنَّ الجملة مؤولة بالنكرة^(٩)؛ وممن نصَّ على نعتة بالجملة ابن مالك^(١٠)،

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٤، والبحر المحيط ٣/ ٣٤٤.

(٢) يُنظر: المغني ١/ ٢١٠.

(٣) الدر المصون ٤/ ٧٦، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣٤٣، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ٥٨١.

(٤) يُنظر: البحر المحيط ٤/ ٣٥، وتفسير الراغب الأصفهاني ٣/ ١٤٠٥-١٤٠٦، والمغني ١/ ٢١٠، وظاهرة التقارض في النحو العربي ٥٨/ ٢٣٦.

(٥) اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٥٨١، ويُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٥، والتحرير والتنوير ١/ ١٩٥-١٩٧، والمغني ١/ ٢١٠، والبحر المديد ١/ ٦٤.

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٢٧.

(٧) روح المعاني ٣/ ١١٧، ويُنظر: شرح الرضي ٢/ ٣، ٣٠٠/ ١٥.

(٨) مرَّ تخريجه.

(٩) يُنظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٧٦ هامش المحقق، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٩٥، والتصريح ٢/ ١١١.

(١٠) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١١، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨.

وإليه ذهب كثير من النحويين^(١). ومن لا يقرُّ بذلك، يجعل جملة (يسبني): حالا من اللئيم المقترن بـ (أل) الجنسية^(٢)، واعترض الشيخ يوسف البقاعي محقق أوضح المسالك هذا التخريج بـ ((أنَّ المعنى ياباه إلا بتكلّف ظاهر))^(٣). واعتراضه مردودٌ بأنَّ ((الجمَلَ الخبريةَ إن كانت مرتبطةً بنكرةٍ محضةٍ فهي صفةٌ لها أو بمعرفةٍ محضةٍ فهي حالٌ عنها أو بغيرِ المحضةِ منها فهي محتملةٌ لهما. والمعرّفُ الجنسيُّ يقرب في المعنى من النكرة فيصحُّ تقديره حالاً أو وصفاً))^(٤). وعلى الحال يكون التقدير: ساباً إياي، أولي^(٥). وجعل الرّضيّ لام (يسبني) في أحدِ قوليه زائدة^(٦)، وهي عند البيهقيين للعهد الذهني^(٧)، وهي المشار بها

(١) يُنظر: الإعراب المحيط ٣/ ٣٢٠.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان: ٣/ ٦٠-٦١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٧، والإرتشاف ٢/ ٥٨٤، وشرح التصريح ٢/ ١١٥.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٢٧٣ هامش المحقق، ويُنظر: حاشية الصبان: ٣/ ٦٠-٦١.

(٤) مغني اللبيب بتصرف ١/ ٥٦٠-٥٦١، ويُنظر: الخزانة ٧/ ١٩٧.

(٥) يُنظر: البحر المحيط ٩/ ٦٤، والإعراب المحيط ٧/ ٢٤٤، وجامع الدروس العربية ١/ ١٥٠.

(٦) يُنظر: شرح الرضي ٢/ ٢١.

(٧) قال الخصري ((وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن، وإن كان هو مبهماً ومدخول هذه، وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجري عليه أحكام المعارف كمجيئه مبتدأ وذا حال، ووصفاً للمعرفة إلا أنه في المعنى كالنكرة نظراً لقربة ذلك البعض المبهم، ولذا نعت بالجملة في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي
وليس نكرة حقيقة لأن النكرة ما وضع لبعض مبهم، أو للحقيقة في ضمنه. وهذا للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد أصلاً كما علمت فالمجرد، وذو اللام بالنظر للقربة سواءً في الإبهام، وبالنظر لأنفسهما مختلفان)). إه حاشية الخصري ١/ ١٥٨. ويُنظر: حاشية الصبان ٣/ ٨٨.

فكونها هنا للعهد أصح من كونها جنسية؛ لأنها فيه للحقيقة في ضمن فرد مبهم فهو لا يسبه كل لئيم، بل لئيم في العهد الذهني، أي: لعهد الحقيقة في الذهن.

إلى الحقيقة في ضمن فردٍ مُبهم^(١)؛ وهي أحد أقسام (أل) الجنسية الأربعة^(٢). وهذا يعني أنَّ بين التسميتين عند النحويين والبيانين عموماً وخصوصاً .
وكونها هنا للعهد أدقُّ تعبيراً من كونها جنسيّةً ؛ لأنّها به لا يحتمل المعرفُ بها إلاَّ كونه فرداً مُبهماً من أفرادِ هذه الحقيقة ؛ لأنّه لا يُريدُ لئماً بعينه ((بدليل مقام التّمذّح . ف (أل) فيه للعهد الذهنيّ لا الخارجيّ))^(٣). ومدخولها في المعنى كاللنكرة؛ فجاز وصفه بالجملة وإن كانت لا يوصفُ بها إلاَّ النكرة^(٤).

- واستحسن الزمخشريُّ، وأبو حيّان، وكثيرٌ من المعربين، ومنهم صاحبنا الشيخ زاده جعله - أعني (غير) بدلاً (٥) من ﴿الْقَعْدُونَ﴾؛ وذلك ((لوجهين:
* أحدهما: أنّهم نصّوا على أنّ الأفضح في النفي البدل، ثمّ نصبُ على الاستثناء، ثمّ الوصفُ في رتبةٍ ثالثة .

* وأما الآخر: فإنّه قد تقرّر أنّ (غيراً) نكرةٌ في أصلِ الوضع وإن أُضيفت إلى معرفة .
هذا هو المشهور، وهو مذهب سيويّه^(٦).

ويمكن أن يُعترض ((بأنّ البدل بالوصف ضعيفٌ إذ الشّأن أنّ البدل هو عينُ المُبدل منه، أي: اسمُ ذاتٍ له، أي: أنّ معنى التّوصيف في (غير) أغلب من معنى ذاتٍ أخرى

(١) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٢١، ٢/ ٣٢ هامش المحقق .

(٢) يُنظر: علوم البلاغة ١١٩، وجواهر البلاغة ١١٦، والمنهاج الواضح للبلاغة ٢/ ٣٧ .

(٣) هامش (٢) من الكشف ١/ ١٦، ورسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة ١٨٩، والخزانة ١/ ٣٥٧ .

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٥، وشرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٧١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٠٦، وحاشية الصّبّان ١/ ٣٦١، ٢/ ٨٨، وعلوم البلاغة ١١٩ .

(٥) يُنظر: الكشف ١/ ٥٨، والتحرير والتنوير ١/ ١٩٥، والشيخ زاده ٢/ ٦١ ط/ آزدмир، والبحر المحيط ٣/ ٣٤٤ .

(٦) البحر المحيط ٣/ ٣٤٤ .

لَيْسَتْ السَّابِقَةَ^(١).

* وقيل: لأنَّ (أل) فيه موصولة، والمعروفُ إرادةُ الجنسِ في المعرفِ بالألفِ واللام، وبينهما فرقٌ^(٢). ولا يخفى أنَّ الوصفَ والبدليةَ هما سواءٌ في المقصودِ^(٣).

وأجاز الزَّجَّاجُ^(٤)، - وتبعه أبو الحسن النيسابوري^(٥)، والماتريدي^(٦) والواحدي^(٧) - ((أن يكون على جهة الاستثناء؛ والمعنى: لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ من المؤمنين والمُجَاهِدُونَ، إِلَّا أُولَى الضَّرَرِ فإنَّهم يساؤون المُجَاهِدِينَ، أي: الذين أَعَدَّهُمْ عن الجِهَادِ الضَّرَرُ))^(٨).

وما قاله أَيَّدَ بقراءة النصب^(٩)، وردَّ بأنَّ ((«أولى الضرر» لا يساؤون المجاهدين وغايَتُهُمْ أَنْ خُرِّجُوا من التَّوْبِيخِ والمَذْمَةِ التي لَزِمَتِ القَاعِدِينَ من غيرِ عُذْرٍ))^(١٠).

أما قراءة النصب فقد خرَّجت على الحال^(١١)، أو الاستثناء^(١٢)، وأما قراءة كسر الراء فعلى الصفة للمؤمنين^(١٣).

(١) التحرير والتنوير ١/ ١٩٥.

(٢) يُنظر: روح المعاني ٣/ ١١٧، ومشكل إعراب القرآن للخرائط ٩٤.

(٣) يُنظر: التحرير والتنوير ٢/ ٢٩٢.

(٤) يُنظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/ ٩٢، وحجَّة القراءات ٢١٠.

(٥) يُنظر: إيجاز البيان للنيسابوري ١/ ٢٥٣.

(٦) يُنظر: تفسير الماتريدي ٣/ ٣٣٢.

(٧) يُنظر: الوسيط للواحدي ٢/ ١٠٣، وروح المعاني ٣/ ١١٧.

(٨) تفسير اللباب في علوم الكتاب ٦/ ٥٨٢.

(٩) يُنظر: المغني ١/ ٢١٠، ويُنظر في قراءة النصب: الحجة في القراءات السبع ١٢٦، وحجة القراءات

٢١٠، ٢١١، والبحر المحيط ٣/ ٣٤٥.

(١٠) المحرر الوجيز ٢/ ١١٥، وتفسير الرازي ١١/ ١٩٢.

(١١) المحرر الوجيز ٢/ ١١٥-١١٦، ويُنظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/ ٩٣.

(١٢) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٤، وفتح البيان ٣/ ٢١٠.

(١٣) يُنظر: المحرر الوجيز ٢/ ١١٥-١١٦. وقد ورد النصب والجر في عدد من المظان، يُنظر منها:

ويتحصّل ممّا ورد أنّ جميع ما ذُكر له وجه من الصّحّة والقبول، وإن تفاوتت الآراء في القوة والتأييد، والله تعالى أعلم .

٣- الاسم المرفوع بعد أداة الشرط

اختلف النحويون في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط من نحو: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ (النساء/٤/١٢٨). فذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بفعل محذوف وجوباً، والتقدير فيه: إنّ خافت امرأة، والفعل المظهر تفسيراً لذلك الفعل المقدّر. ووافق الكوفيون البصريين في ما ذهبوا إليه^(١)، مع إجازتهم:

- أن يكون مرتفعاً بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل^(٢).

- وأجاز بعضهم أن يكون مبتدأ^(٣). وهو محكي عن أبي الحسن الأخفش^(٤)، لكنّه يرفعه بالابتداء، وعند الكوفيين أنّه مرفوع بالخبر^(٥). ولكلّ ما يؤيّده ويقوّيه ويتنصر له^(٦)، ولسنا هنا بصدد سرد الأدلّة والبراهين التي تثبت أو تردّد؛ فقد فاضت بها المطولات

معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٤-٢٦٥، والطبري ٩/ ٨٦، وبحر العلوم ٣٣٠، والكشاف ١/ ٥٨٥، والحجة في القراءات السبع ١٢٦، وحجة القراءات ٢١٠. قال الزّجاج ((والجرّ وجهٌ جيّدٌ إلّا أنّ أهل الأمصار لم يقرأوا به وإن كان وجهاً؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ)). معاني القرآن وعرابه للزّجاج ٢/ ٩٣، وهو خلاف ما أورده الزّمخشري وغيره .

(١) يُنظر: المغني ١/ ٧٥٧، والتصريح ١/ ٧٠١ .

(٢) يُنظر: المغني ١/ ٧٥٧، وقواعد اللغة العربية للكفاف ١/ ٦٦، ٧٧، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٥٠٠، ٥٦٩ .

(٣) يُنظر: التصريح ١/ ٧٠١ .

(٤) يُنظر: الإنصاف ١/ ٣٨، والمغني ١/ ٧٥٧، والدر المصون ٤/ ١٠٧ .

(٥) يُنظر: الإنصاف ١/ ٣٨ .

(٦) فصل الأستاذ عبّاس حسن (رحمه الله تعالى) القول في هذه المسألة، وكفانا الخوض فيها ولا نجد أنفسنا نزيد عليه، فجزاه الله عنّا وعن الدارسين كلّ خير. ينظر: النحو الوافي ٢/ ١٤٥. لكنّه في إعراب (إن عاقل ينصحك ينفعك) نبا قلمه، فقد أعرب (ينصحك) خبراً للمبتدأ (عاقل) - إن

والكتب التي تتصدى لمثل هذا الخلاف، وتسرد تفاصيله وأدلته^(١).

أمَّا صاحبنا الشيخ زاده فقد وافق البيضاويَّ في إعراب (امرأة) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ (النساء ١٢٨/٤)؛ إذ مال نحو الرأي البصريِّ، وذلك لاشتغال الفعل الظاهر ((عنها. ولا يجوز رفعها بالابتداء؛ لأنَّ أداة الشرط لا يليها إلاَّ الفعل عند جمهور البصريِّين، والتقدير: وإنَّ خافت امرأة...)).^(٢) فهناك علتان تمنع أن يرتفع الاسم بالفعل الظاهر، وهما:

أَنَّ الفعل الظاهر مشغولٌ بضمير الاسم المرفوع .
وَأَنَّ أداة الشرط مختصة بالأفعال .

ومن الشواهد التي ساقها الشيخ زاده على حذف العامل بعد أداة الشرط وجوباً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة ٦/٩)، و﴿وَإِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾ (النساء ١٧٦/٤)، و: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات ٩/٤٩) .

ووجه الاستشهاد: مجيء ((«أحد»، و«امرؤ»، و«طائفتان»)) فاعلاً لفعل محذوف، يفسره ((«استجارك»، و«هلك»، و«اقتتلوا»)) المذكور، والتقدير: ((وإن استجارك أحدٌ

أعرب مبتدأ -، وهو ممنوع قياساً، لأنَّه مجزوم، وقطعاً مجزومٌ بأداة الشرط (إن)، وقد فصلَ بينهما بالاسم المرفوع (عاقل)، فالفعل إذن في حكم المتقدم، فهو: إمَّا معمولٌ لأداة الشرط، وإمَّا مفسَّر لمعمول لها، وفي كلتا الحالتين لا يكون خبراً، فشتان ما بين (إن عاقل ينصحك)، وبين (إن امرأة خافت) التي جوَّز الأخفش فيها أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء، لأنَّ ما بعده فعلٌ ماضٍ، لا فعلٌ مضارعٌ مجزوم، يُنظر: معجم القواعد العربية ١/ ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩، والكتاب ٣/ ١١٤، والهمع ٢/ ٥٥٢ .

(١) يُنظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/ ٤٣١ .

(٢) الشيخ زاده ٣/ ٤٢٣ .

استجارك))؛ و((إن هلك امرؤ هلك))، و((وإن اقتتل طائفتان اقتتلوا))، والحذف هنا واجب؛ لأنَّ ما ذُكِرَ من أفعالٍ كالعوض من ((استجارك))، و«هلك»، و«اقتتلوا» المحذوفات؛ ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه، والمفسّر والمفسر^(١).
ومّا يجب التنبيه إليه في هذه المسألة أنَّ المعنى يجب ألاّ ينفكَّ عن المذاهب والآراء النحويّة، ففي سياقاتٍ يكون فيها أحدُ الآراء غالباً على غيره من الآراء والمذاهب، أو أنَّ النصّ متماشياً مع هذا الرأي دون سواه، فيجب على المعرب أن يجعل كلّ ذلك في حسابه دون تعصّب لرأي على آخر^(٢).

لكنَّ شيخنا أخذ بالتقدير؛ تحقيقاً لما اشترطه جمهور النحاة من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر، أو مقدّر ومنع دخولها على الاسم، ويعدُّ هذا الرأي أفضلها، وأنَّ العيب إن وُجد فيه فهو أخفُّ وأيسرُ، كما ذكر الأستاذ عبّاس حسن.

ومّا دار فيه خلافٌ بين النحاة قوله:

لا تجزعي إن منفس^(٣) أهلكته

فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي^(٤)

فقد روي بروايتين^(٥):

- الأولى: بنصب ((منفس))، أي: إن منفساً أهلكته...

- والثانية برفعه، أي: إن منفس أهلكته.

(١) يُنظر: حاشية الصبان: ٤٢٣/٣.

(٢) وانظر: معاني القرآن للأخفش ٣٥٤، والنحو الوافي ١٤٥/٢.

(٣) المنفس هو الشئ النفيس الذي يضمنُ أهله به، ينظر: إسفار الفصيح ٨٦٧/٢.

(٤) الكتاب ١/١٣٤، وخزانة الأدب ١/٣١٤، ٣٢١، ١١/٣٦، وسمط اللآلي ص ٤٦٨، وشرح

المفصل ٢/٣٨، وشرح ابن عقيل رقم الشاهد ١٥٧.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢.

فأما رواية النَّصْب، وهي التي رواها سيويه وجمهور البصريين^(١)، فلا إشكال عليها؛ لأنَّ «منفساً» حينئذٍ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ مفسَّرٌ بفعلٍ من لفظِ الفعلِ المذكورِ بعده، والتقديرُ: إنَّ أهلكْتُ منفساً أهلكته.

وأما الرواية الثانية برفع ((منفس))، وهي رواية الكوفيين^(٢)، وقد وردت عند المبرِّد أيضاً^(٣)، فهي محطُّ الإشكال فأعرب بعضُ الكوفيين ((منفس)) مبتدأ، وجمله ((أهلكته)) خبره^(٤)، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد ((إن)) و((إذا)) الشرطيتين^(٥).

ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوعَ فاعلاً مرفوعاً بالفعل المذكور بعده بناءً على مذهبه من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له، فأما البصريون فإنَّهم شكَّوا برواية الرَّفْع، ثم قالوا: إنَّ صحَّتْ هذه الروايةُ فإنَّها لا تدلُّ على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدلُّ على جواز تقدم الفاعل على فعله، لأنَّ واحداً من هذين الوجهين غيرُ مُتعيَّنٍ في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّره الفعلُ المذكور بعده، ويقدرُ المحذوفُ من لفظِ المذكور إنَّ كان الذي بعده قد رَفَعَ الضميرَ على الفاعلية، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة ٩/٦) أو من معنى الفعل المتأخر إنَّ كان قد نصب ضميرَ الاسم كما في البيت المستشهد به^(٦).

(١) يُنظر: الكتاب ١/ ١٣٤، والمفصل ٧٧.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٤٦١، ٩٣/ ٤.

(٣) يُنظر: المقتضب ٢/ ٧٨.

(٤) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٠.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٤ هامش المحقق.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٢٣، ٤٧٠، ٤٧٣ هامش المحقق، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٧.

وذكر الرضي أن الرواية التي رواها الكوفيون شاذة، وأنهم لم يختلفوا مع البصريين في ((منفس))، قال: ((فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً، فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل الظاهر. ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيد لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ:

لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلك فتعند ذلك فاجزعي وهو أيضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب، أي: إن هلك أو أهلك، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير))^(١).

٤ - إعراب ((خيراً)) في قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾.

تضاربت أقوال النحاة في إعراب ((خيراً)) من قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء ١٧٠/٤)، وذهبت مذاهب شتى من التأويل والتقدير. وسنعرضها مبينين ودالين على أقربها إلى الصواب إن شاء الله تعالى.

١ - فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه مفعول به؛ والتقدير: ((وأثوا خيراً))؛ لأنه لما أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أمر، وإدخالهم فيما هو خير منه^(٢). وفسر السيوطي مذهب سيبويه بأن ((خيراً)) نعت لمصدر محذوف قال: ((وعلى هذا فنصبه على النعت لمصدر محذوف))^(٣). والذي نراه أنه نعت لمفعول محذوف والتقدير: «وأثوا أمراً خيراً منه».

(١) شرح الكافية للرضي ٩٣/٤، ويُنظر: نفسه ٢٠٠/١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢٨٢-٢٨٤، ومشكل اعراب القرآن للقيسي ٢١٤/١، والبيان في اعراب القرآن ٤١١/١، ومعتك الأقران ٣٨/٣، وحاشية الشهاب ٢٠٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١، والبيان في اعراب القرآن ٤١١/١، والإعراب المحيط ٣٦٦/٣، الدر المصون ١٦٤/٤.

(٣) معتك الأقران ٣٨/٣.

٢- وذهب الفرّاء إلى أنّه نائبٌ مفعولٍ مطلقٍ، والتقديرُ: ((فآمنوا إيماناً خيراً))، أي: أنّه نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ^(١)، فهو من باب حذف المنعوت وإنابة النعت منابه^(٢). وأُورِدَ عليه ((أنّه يقتضي أنّ الإيمان ينقسم إلى خيرٍ وغيره، ودُفِعَ بأنّه صفةٌ مؤكّدة، وأنّ مفهوم الصفة قد لا يُعتَبَرُ))^(٣).

٣- ويراه الكسائي وأبو عبيدة أنّه خبرٌ لـ ((كان)) المحذوفة مع اسمها، والتقدير ((فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم)). وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين؛ لأنَّ ((كَانَ)) لا تُحذفُ هي واسمها، ويبقى خبرها إلّا فيما لا بُدَّ منه، ويزيد ذلك ضعفاً أن يكون المقدّر جوابَ شرطٍ محذوفٍ، فيصيرُ المحذوفُ الشرطَ وجوابه^(٤).

٤- وقيل: هو حالٌ. نقله مكّي عن بعض الكوفيين، قال: ((وهو بعيد))، ونقله أبو البقاء العكبري أيضاً ولم يعزه^(٥). وبه قال ابن عطية^(٦). ومثله: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء ٧١/٤) في جميع وجوهه.

قال أبو جعفر الطبري: (ولكلّ هذه الأقوال وجهٌ ومذهبٌ غيرٌ بعيدٍ من الصواب)^(٧).

(١) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٩٥-٢٩٦، والتبيان في اعراب القرآن ١/ ٤١١، ومشكل اعراب القرآن لمكي ١/ ٢١٣، وحاشية الشهاب ٣/ ٢٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٨، والإعراب المحيط ٣/ ٣٦٦.

(٢) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن ٦/ ٢٥٠.

(٣) حاشية الشهاب ٣/ ٢٠٣.

(٤) يُنظر: التبيان في اعراب القرآن ١/ ٤١١، ومشكل اعراب القرآن لمكي ١/ ٢١٣، وحاشية الشهاب ٣/ ٢٠٣، والإعراب المحيط ٣/ ٣٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٨، والدر المصون ٤/ ١٦٤، وإعراب القرآن للباقر ١٩.

(٥) يُنظر: حاشية الشهاب ٣/ ٢٠٣، والتبيان في اعراب القرآن ١/ ٤١١، والدر المصون ٤/ ١٦٥.

(٦) يُنظر: التحرير والتنوير ٦/ ٤٩-٥٠.

(٧) تفسير الطبري ٩/ ٤٢٢.

والذي يبدو أن أقوى المذاهب في هذه المسألة مذهب الكسائي وأبي عبيدة ((رحمهما الله تعالى))؛ وذلك أن مذهبهما أكثر المذاهب تماشيًا مع معنى الآية؛ إذ المعنى: ((يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم وهو محمد ﷺ، فآمنوا به يكن خيراً لكم مما أنتم فيه من الضلال، وإن تكفروا فإن الله ما في السماوات والأرض وما تركبنا منه، ملكاً وخلقاً وعبداً، فهو غني عنكم، لا يتضرر بكفركم، كما لا ينتفع بإيمانكم، وكان الله عليماً بأحوالكم، حكيمًا فيما دبر لكم))^(١).

أما من جهة قواعد اللغة، فقد ((يقال: إنه لا يحتاج إلى إضمار شرطٍ صناعيٍّ وإن كان المعنى عليه، لأننا ندعي أن الجزم في «يكن» المقدرة إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله: «فآمنوا» من غير تقدير حرفٍ شرطٍ ولا فعلٍ له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقول: «قم أكرمك» ف «أكرمك» جواب مجزوم بنفس «قم»؛ لتضمن هذا الطلب معنى الشرط من غير تقديرٍ شرطٍ صناعيٍّ))^(٢).

وهذا ما أكدته الألوسي بقوله: ((وعند أبي عبيدة على أنه خبرٌ لـ «يكن» مقدراً جواباً للأمر، أي: «يكن خيراً»))^(٣). فالجزم بالطلب لا بشرطٍ محذوفٍ، وهو مذهب بعض النحاة^(٤). جاء في كتاب الجمل المنسوب للخليل: ((وكذلك قوله ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾^(٥) جُزِمَ (تَأْكُلْ) لَأنَّهُ جَوَابُ الْأَمْرِ بِغَيْرِ الْفَاءِ))^(٦).

(١) البحر المديد ١/ ٥٩٥ .

(٢) الدر المصون ٤/ ١٦٥، ويُنظر: مجاز القرآن ١٤٣، والبحر المحيط ٣/ ٤١٦ .

(٣) روح المعاني ١٤/ ٣٢٢ .

(٤) حاشية الشهاب ٣/ ٢٠٣ .

(٥) (الأعراف ٧/ ٧٣، هود ١١١/ ٦٤) .

(٦) الجمل في النحو ٢١٣ .

وذكر أن مذهب الكسائي وأبي عبيدة: يضم ((إن يكن))^(١). وإذا صح ما ذكر عنهما أنهما يقدران ((إن يكن))، فالذي يصحح مذهبهما أن هذا المذهب وارد عند قوم فلا يرد عليهم بغير مذهبهم^(٢)، وإنما جاز أعني حذف الشرط والجواب، لأن ((خيرًا)) كانت جزءاً من الجواب. والجزء يشير إلى الكل فبقاء ((خيرًا)) كبقاء ما يتعلق به ((خيرًا)) وهو الجواب.

وعلى هذا، فالمحذوف فعل الشرط والأداة ليس غير. وهو جائز؛ لتوفر الطلب الذي قبلهما^(٣) (أداة الشرط وفعل الشرط) وهو ((آمنوا)). جاء في شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: ((وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط فالأول، نحو: أئتني أكرمك تقديره: أئتني فإن تأتني أكرمك. ف «أكرمك» مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور. هذا هو المذهب الصحيح والثاني، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾^(٤)، أي: تعالوا فإن تأتوا أتل...))^(٥).

وجاء في زهرة التفاسير: ((ويصح أن تكون [أي: «خيرًا»] خبراً لـ ((كان)) المحذوفة في فعل شرط وجوابه، والمعنى: «إن تؤمنوا يكن خيراً لكم» ...))^(٦). وأما كون حذف (كان) واسمها وبقاء خبرها غير جائز عند البصريين إلا فيما لا بد

(١) يُنظر: الإعراب المحيط ٣/٣٦٦.

(٢) يُنظر: شرح شذور الذهب ٤٤٦، وجمع الهوامع ٢/٥٦٣، و والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢١/٢، وإعراب القرآن المنسوب لـ زكريا ٥١٨، وفتح الرحمن ٥٦٣.

(٣) شرح شذور الذهب ٤٤٦.

(٤) (الأنعام ٦/١٥١).

(٥) شرح شذور الذهب ٤٤٦.

(٦) زهرة التفاسير ١/١٩٧٧.

مِنْهُ، فَلَا يَسْلَمُهُ هَذَا الْقَائِلُ^(١). وبهذا يندفع ما قيل في مذهبهما من ردٍّ، والله تعالى أعلم.
ويأتي مذهبُ الفَرَّاءِ ثاني المذاهبِ قبولاً في هذه المسألة؛ لأنَّه: ((قد يُقال: إنَّه قد يكونُ
لا يقولُ بمفهومِ الصِّفةِ، وأيضاً فإنَّ الصِّفةَ قد تأتي للتأكيد وغيره ذلك))^(٢).
وفي مسألتنا هذه قدَّم البيضاويُّ قولَ الفَرَّاءِ على غيره، فقال في قوله تعالى: ﴿فَكَا مَنُوا
خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء ٤ / ١٧٠): ((أي: إيماناً خيراً لكم))^(٣)، وبعد ذلك ذكرَ بقيَّةَ ما قيل
من آراء .

وقد بيَّنَ الشَّيْخُ زَادِ فائدةَ التقييدِ بالصِّفةِ بقوله: ((وفائدةُ التقييدِ بالصِّفةِ الاحترازُ
عن الإيمانِ باللسانِ أو التأكيدُ أو الثناء على الإيمان))^(٤).



(١) يُنظر: حاشية الشهاب ٢٠٣ / ٣ .

(٢) الدر المصون ١٦٤ / ٤ .

(٣) الشَّيْخُ زَادِ ٤٥٣ / ٣ ط / دار الكتب العلميَّة، ٨٤ / ٢ ط آزدمير .

(٤) المصدر السابق .

الخاتمة

- وبعد هذه الرحلة مع الشيخ زاده ((رحمه الله تعالى)) توصلنا إلى نتائج لعل أهمها:
- ١- أن الشيخ زاده ((رحمه الله تعالى)) كان يستدل بأقوال من سبقه من المفسرين والنحويين؛ لتقوية رأي أو إثبات حقيقة .
 - ٢- وأنه كان يميل في الغالب إلى آراء البصريين .
 - ٣- وأنه كان يستعمل في أحيان مُصطلحات البيهقيين .
 - ٤- وأنه اختلفت أساليبه وطرائق عرضه للمسائل؛ فكان في أحيان يُطنب ويفصل فيها القول، وفي أحيان آخر يميل إلى الإجمال .
 - ٥- وأنه لم يكتف في عدد من المواقف ببيان وتوضيح أو تفسير ما يقوله البيضاوي، بل يذهب إلى التعليل وبيان الدواعي والأسباب مقوياً الرأي بالحجج والبراهين .
 - ٦- وأنه إذا اغترض قولاً أو رأياً لا يكون حادثاً في الطرح، بل كان يبيد ما يراه بتواضع، ومن ذلك قوله: ((ولقائل أن يمنع عدم جواز الاعتراض بالمدح بين المبتدأ، والخبر، ويطلب الدليل على امتناعه)).
 - ٧- وأن المسائل والمباحث النحوية تكاد تكون هي السمة الظاهرة؛ فقد احتلت حيزاً كبيراً من مباحث الكتاب ومسائله. فالذي يقرأ حاشية الشيخ زاده سيغلب على ظنه أنه يقرأ كتاباً في النحو، لا كتاباً في التفسير .
- وصل اللهم وسلم على سيدنا ومولانا وشفيعنا محمد وآل سيدنا محمد صلاة تنفعنا بها في ديانا وآخرتنا إنك سميع الدعاء يا خير من مدّت إليه يد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

جريدة المظان

الهمزة

- ١- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- ٢- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ)، تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس، ط ١، ١٩٨٤م، مطبعة المدني، مصر.
- ٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى سنة ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى سنة ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (المتوفى سنة ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، ١٩٧٣م، النجف.
- ٦- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصم (المتوفى سنة ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.
- ٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى سنة ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع

بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٨- إعراب القرآن للباقولي - (المنسوب خطأ للزجاج) -، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى سنة نحو ٥٤٣ هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط ٤، ١٤٢٠ هـ.

٩- إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨ هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، ١٩٧٧ م، بغداد.

١٠- إعراب القرآن العظيم، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى سنة ٩٢٦ هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١١- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط ٤، ١٤١٥ هـ.

١٢- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلًا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (المتوفى سنة ٧٤٥ هـ)» للمؤلف: د. ياسين جاسم المحميد.

١٣- الأعلام، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢ م.

١٤- الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.

- ١٥- أمالي السيد المرتضى «الشریف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (المتوفى سنة ٤٣٦ هـ) » (في التفسير والحديث والادب)، (الطبعة الاولى) (سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م)، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه (السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي)، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي قم - ايران ١٤٠٣ هـ.
- ١٦- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٧- الإنتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربيعي الموصلی (المتوفى سنة ٦٦٦ هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.
- ١٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٦، ١٩٨٠ م، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
- ٢٠- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (المتوفى نحو سنة ٥٥٠ هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
- ٢١- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣ م.

٢٢- الإيضاح في علوم البلاغة، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى سنة ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل - بيروت، الطبعة/ الثالثة.

الباء

٢٣- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى سنة ٣٧٣هـ).

٢٤- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى سنة ١٢٢٤هـ)، تحقيق: أحمد عبدالله القرشي رسلان، الناشر الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، ١٤١٩ هـ.

٢٥- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧٨ م.

٢٦- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط/ الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٧- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى سنة ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة/ الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

٢٨- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي (المتوفى سنة ١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

التاء

- ٣٠- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى سنة ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٣١- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى سنة ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع .
- ٣٢- تحفة الأقران في مآقري بالتثليث من حروف القرآن، أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم الليري، أبو جعفر الأندلسي، (المتوفى سنة ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيلية - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٣٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م.
- ٣٤- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان .
- ٣٥- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى سنة ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط / الأولى - ١٤١٨ هـ .
- ٣٦- تفسير ابن جزّي (التسهيل لعلوم التنزيل)، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزّي الكلبي الغرناطي، (المتوفى سنة ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الأولى - ١٤١٦ هـ .
- ٣٧- تفسير الخازن المسمى (لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن، (المتوفى سنة ٧٤١هـ)، تحقيق وتصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ .

٣٨- تفسير الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى سنة ٥٠٢هـ)، جزء ١: المقدمة وتفسير الفاتحة والبقرة، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٩- تفسير الشعراوي - الخواطر، محمد متولي الشعراوي (المتوفى سنة ١٤١٨ هـ)، مطابع أخبار اليوم.

٤٠- تفسير ابن عرفه، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (المتوفى سنة ٨٠٣هـ)، تحقيق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦ م.

٤١- تفسير القرآن الكريم محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١هـ)، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٠ هـ.

٤٢- تفسير ابن المنذر (كتاب تفسير القرآن)، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى سنة ٣١٩هـ)، قدم له الأستاذ الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، حققه وعلق عليه الدكتور: سعد بن محمد السعد، دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٢ م.

٤٣- تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (المتوفى سنة ٧١٠هـ)، تحقيق الشيخ: مروان محمد الشعار، دار النفائس - بيروت ٢٠٠٥ م.

٤٤- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، الطبعة: الأولى.

٤٥- التقييد الكبير في تفسير كتاب الله المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي التونسي (المتوفى سنة ٣٨٠هـ)، الناشر: كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية.

٤٦- التمام في تفسير أشعار هذيل مما اغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى سنة ٣٩٢هـ).

٤٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى سنة ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٨- التوطئة، الشلوين: أبو علي، عمر بن محمد بن عبد الله الإشبيلي (المتوفى سنة ٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط ٢، ١٩٨٠م.

الرجيم

٤٩- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى سنة ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٠- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسيني الحسيني الإيجي الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٥١- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى سنة ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ٥٢- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (المتوفى سنة ٦٧١ هـ) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط ٢/ ١٩٦٧ م .
- ٥٣- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى سنة ١٣٧٦ هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ٤، ١٤١٨ هـ .
- ٥٤- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٠ هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة : الأولى، سنة : ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م .
- ٥٥- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ)، تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر العراق - الموصل ١٩٧٦ م .
- ٥٦- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت .

الهاء

- ٥٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للشيخ محمد الخضري، (المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ)، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر، ط ١/ ٢٠٠٣ م .
- ٥٨- حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ بـ (عِنَايَةُ الْقَاضِي وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ)، دار صادر - بيروت .
- ٥٩- حاشية الشيخ زاده، محيي الدين بن شيخ زاده، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي (المتوفى سنة ٩٥١ هـ) على تفسير القاضي البيضاوي (المتوفى سنة

٦٨٥هـ) طبعتان، الأولى : المكتبة الاسلاميَّة، محمَّد ازدمير، ديار بكر - تركيا، والثانية: طبعة دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، بيروت، لبنان، ضبط وتصحيح : محمَّد عبد القادر شاهين .

٦٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

٦١- حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى حوالي سنة ٤٠٣هـ)، حققه وعلّق حواشيه : سعيد الأفغاني، دار الرسالة .

٦٢- الحجة في القراءات السبع الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، الطبعة : الرابعة، ١٤٠١هـ .

٦٣- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبدالرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلّق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٦٤- الحيوان، الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، (المتوفى سنة ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة : الثانية، ١٤٢٤هـ .

الخاء

٦٥- خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (المتوفى سنة ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م .

٦٦- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي

الدال

٦٧- الدرر اللوامع على همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، أحمد ابن الأمين الشنقيطي (المتوفى سنة ١٣٣١ هـ)، ط ٧، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٦٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .

٦٩- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى سنة ٥٤٥ م)، أبو الفضل ابراهيم، ط ٤، ١٩٨١ م، دار المعارف، القاهرة .

الراء

٧٠- رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين (المتوفى سنة ٩٤٠ هـ)، تحقيق: حامد قنيبي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان ٧١، ٧٢ السنة ١٨ رجب-ذو الحجة ١٤٠٦ هـ .

٧١- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوقي المولى أبو الفداء (المتوفى سنة ١١٢٧ هـ)، دار الفكر - بيروت .

٧٢- روح المعاني، أبو الثناء الآلوسي (المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

الزاي

٧٣- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ)، دار الفكر العربي .

السين

٧٤- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، (المتوفى سنة ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

سلسلة التفسير، أبو عبد الله مصطفى بن العدوى شلباية المصري، مصدر الكتاب :
دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

<http://www.islamweb.net>

٧٥- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (هو كتاب شرح أمالي القالي/ لأبي عبيد البكري)، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى سنة ٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحققه واستخرجه: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .

الشين

٧٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحَيَّ بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى سنة ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى سنة ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٧٨- شرح التسهيل، ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد

السيد، مط: سجل العرب، ١٩٧٤م، القاهرة.

٧٩- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الجرجاني الأزهرى (المتوفى سنة ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨٠- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٨١- شرح الرضي على الكافية (كافية ابن الحاجب) للرضي، محمد بن الحسن الاسترأبادي، (المتوفى سنة ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٨٢- شرح شذور الذهب، الجوجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي، (المتوفى سنة ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٤م.

٨٣- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى سنة ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا .

٨٤- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الحمداني، (المتوفى سنة ٧٦٩هـ)، على ألفية بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/ ٢٠- ١٩٨٠، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٨٥- شرح قطر الندى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

٨٦- شرح قطر الندي للفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي جمال الدين المكي (المتوفى سنة ٩٧٢هـ)، ومعه حاشية ياسين، (المتوفى: ١٠٦١هـ) على شرح الفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ.

٨٧- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط ٢/ ٢٠١٠، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٨- شرح المفصل ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى سنة ٦٣٤هـ) المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.

الضاد

٨٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٩٠- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الطاء

٩١- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى سنة ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

الظاء

٩٢- ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

العين

- ٩٣- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى سنة ٨٥٥هـ).
- ٩٤- العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، (المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة/ الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٩٥- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى سنة ٣٨١هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٩٦- علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ).

الغين

- ٩٧- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني، شهاب الدين الشافعي ثم الحنفي (المتوفى سنة ٨٩٣هـ)، من أول سورة النجم إلى آخر سورة الناس، دراسة وتحقيق: محمد مصطفى كوكصو (رسالة دكتوراه)، الناشر: جامعة صاقريا كلية العلوم الاجتماعية - تركيا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٩٨- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، والمعروف بتاج القراء، (المتوفى نحو سنة ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- ٩٩- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي

البحث النَّحْوِيُّ عِنْدَ الشَّيْخِ زَادِهِ

- النيسابوري، (المتوفى سنة ٨٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ط ١ .
- ١٠٠ - غريب القرآن المسمى بـ (نزهة القلوب)، محمد بن عَزِيز السجستاني، أبو بكر العُزَيْرِي (المتوفى سنة ٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة - سوريا، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

الفاء

- ١٠١ - فَتْحُ الْبَيَانِ فِي مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ، أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدٌ صَدِيقُ خَانَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ لُطْفِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ الْبَخَارِيِّ الْقَنُوجِيِّ (المتوفى ١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعته: خادِمُ الْعِلْمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، صَيْدَا - بَيْرُوت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٠٢ - فَتَحُ الرَّحْمَنِ بِكَشْفِ مَا يَلْتَبَسُ فِي الْقُرْآنِ، زَكْرِيَا بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ، زَيْنُ الدِّينِ أَبُو يَحْيَى السِّنِيكِيُّ (المتوفى سنة ٩٢٦هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٠٣ - فَتَحُ الْقَدِيرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشُّوكَانِيِّ، (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، ط / ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، وأولاده بمصر، ١٣٤٩ هـ .
- ١٠٤ - فن التحرير العربي ضوابطه وأنهاطه، محمد صالح الشنطي، دار الأندلس للنشر والتوزيع - السعودية / حائل، الطبعة الخامسة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١٠٥ - الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (المتوفى سنة ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

القاف

١٠٦ - قواعد اللغة العربية للكفاف أ. يوسف الصيداوي .

الكاف

١٠٧ - الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (المتوفى سنة ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة / الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

١٠٨ - الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفى سنة ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، ١٩٨٨م، مطبعة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٠٩ - الكشف، للزخشي جابر الله محمود بن عمر الخوارزمي (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)، ط / ١ دار الفكر مصر .

١١٠ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م .

١١١ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى سنة ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة / الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١١٢ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى سنة ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

البحث النَّحْوِيُّ عِنْدَ الشَّيْخِ زَادِهِ

ط/ الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

اللام

١١٣ - اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى سنة ٧٧٥ هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط ١، ١٩٩٨ م.

١١٤ - اللوحة في شرح الملح، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى سنة ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة/ الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.

١١٥ - اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

الميم

١١٦ - مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (المتوفى سنة ٢٠٩ هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٨١ هـ.

١١٧ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ)، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٩٩١ م.

١١٨ - المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى سنة ١٤٢٦ هـ)، دار المعارف.

١١٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى سنة ٧٦٨ هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط / الأولى ١٤١٧ هـ

- ١٩٩٧ م.

١٢٠- المسائل السَّفرِيَّةُ فِي النُّحُو، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (المتوفى سنة ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة/ الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

مشكل إعراب القرآن، أحمد الخراط، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، مصدر الكتاب: موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

<http://www.qurancomplex.com>

١٢١- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى سنة ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٢٢- معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى سنة ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢٣- معاني القرآن للأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، (المتوفى سنة ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

١٢٤- معاني القرآن للفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (المتوفى سنة ٢٠٧هـ)، ط٢، عالم الكتب، بيروت.

١٢٥- معاني القرآن وأعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

١٢٦- معترك الأقران، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن

أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٢٧- معجم قواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى سنة ١٤٢٣هـ) .

١٢٨- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى سنة ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .

١٢٩- الْمُخَصَّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسبي (المتوفى سنة ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة/ الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

١٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة/ السادسة، ١٩٨٥م .

١٣١- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الرِّيِّ، (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة/ الثالثة - ١٤٢٠هـ .

١٣٢- المفصل للزحشري، مطبعة التقدم، ١٣٢٣هـ، القاهرة .

١٣٣- الْمُفْضَلِيَّات، الفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، (المتوفى نحو سنة ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، الطبعة/ السادسة .

١٣٤- الْمُقَرَّب ومعه مُثْلُ الْمُقَرَّب، ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (المتوفى سنة ٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط/ ١، ١٩٩٨م .

١٣٥- الْمُتَّحَل، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى سنة ٤٢٩هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد أبو علي (المتوفى سنة ١٩٣٦م)، المطبعة التجارية - عرروزي وجاويش - الإسكندرية، ١٣١٩هـ - ١٩٠١م .

١٣٦- المنهاج الواضح للبلاغة حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٣٧- الموسوعة التاريخية، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الدرر السنية على الإنترنت

dorar.net

النون

١٣٨- نتائج الفكر، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى سنة ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة/ الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٣٩- النحو المصفَّى، محمد عيد، مكتبة الشباب .

١٤٠- النحو الوافي، عباس حسن، ط/ ٤، مطبعة المعارف، مصر، د.ت .

١٤١- نزع الخافض في الدرس النحوي، إعداد: حسين بن علوي بن سالم الحبشي، إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الجليل عبيد حسين العان، الجمهورية اليمنية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية - المكلا، قسم اللغة العربية ١٤٢٥هـ .

١٤٢- النكت في القرآن الكريم، علي بن فضال بن علي بن غالب المَجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى سنة ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٤٣- نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز، رفاعة رافع بن بدوي بن علي الطهطاوي (المتوفى سنة ١٢٩٠هـ)، دار الذخائر - القاهرة، الطبعة/ الأولى - ١٤١٩هـ .

١٤٤- نواهد الأبقار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)،

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، جامعة أم القرى
- كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه)، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥ م.

الهاء

١٤٥- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجل من فنون علومه، أبو محمد مكِّي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى سنة ٤٣٧هـ)، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط / الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

١٤٦- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى سنة ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجلييلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.

١٤٧- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر .

الواو

١٤٨- الواضح في أركان الإيمان، علي نايف الشحود، الطبعة/ الأولى، ((بهانج - دارالمعمور))، ٢٠٠٩ م.

١٤٩- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى سنة ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محم دصيرة، الدكتور أحمد

البحثُ النَّحْوِيُّ عندَ الشيخِ زاده

عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي
الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة/ الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

